



1945

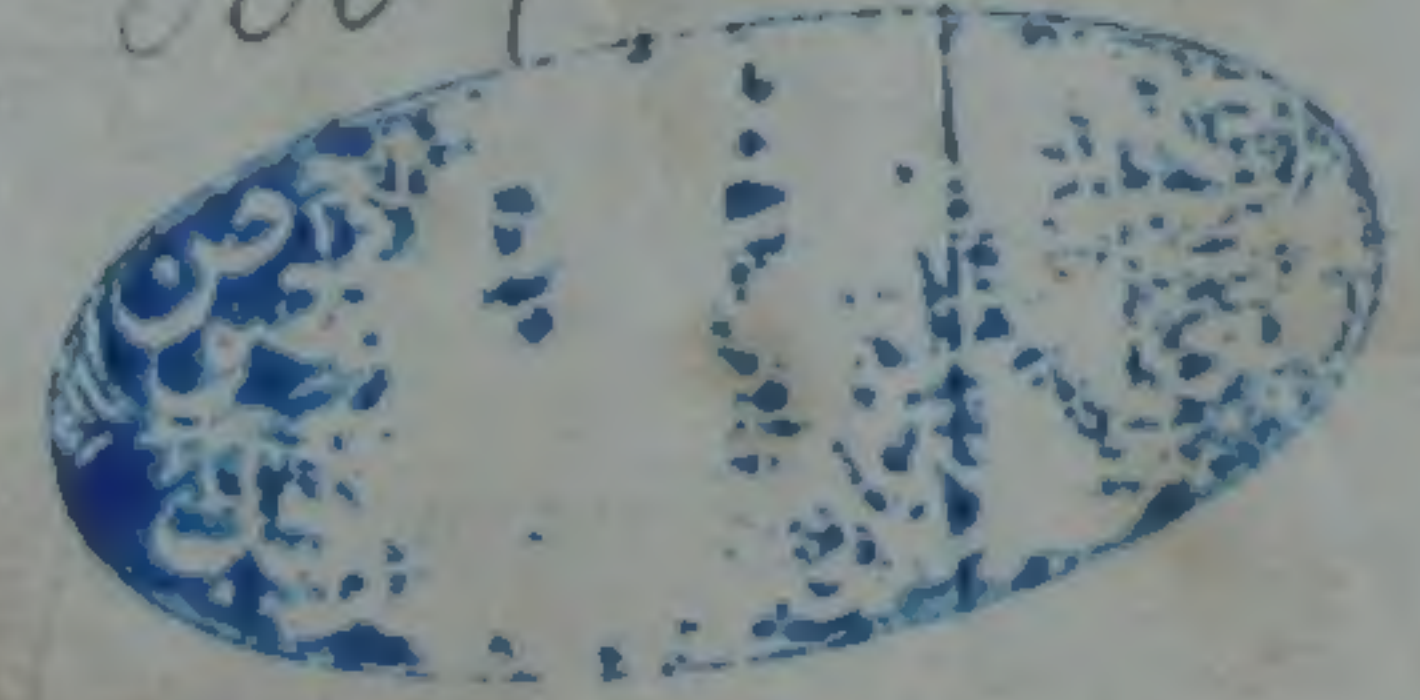


عبدالله

الفصل ان لا دلالة للفظ على المعنى اللفظ قد يكون دلالة بالبطاقة
وهو الذي يعتبر بالنسبة الى ما وضع له كدلالة الالف على الحيوان الناطق
وقد يكون دلالة بالتضمن وهو الذي يعتبر بالنسبة الى بعض ما وضع له كدلالة
على الحيوان وقد يكون دلالة بالترام وهو الذي يعتبر بالنسبة الى امر خارج عما وضع
غير متفك عنه في الذهن كدلالة الالف على قابلية الكتابة واللفظ اذا كان
موضوعا لمعنيين احدهما جزء من الآخر فان اعتبر بالنسبة الى الجزء من حيث انه موضوع
كان دلالة عليه بالبطاقة وان اعتبر من حيث انه داخل فيها وضع له كان دلالة
عليه بالتضمن وكذا اذا كان موضوعا لمعني ولما يلزمه تلخيص الخصال

عمر بن قيس بن قيس بن قيس
جلي عبد الله ام انما اول
در كه نه بر قاج زلف كوشم كنند اصل ببلد
نعل

6669

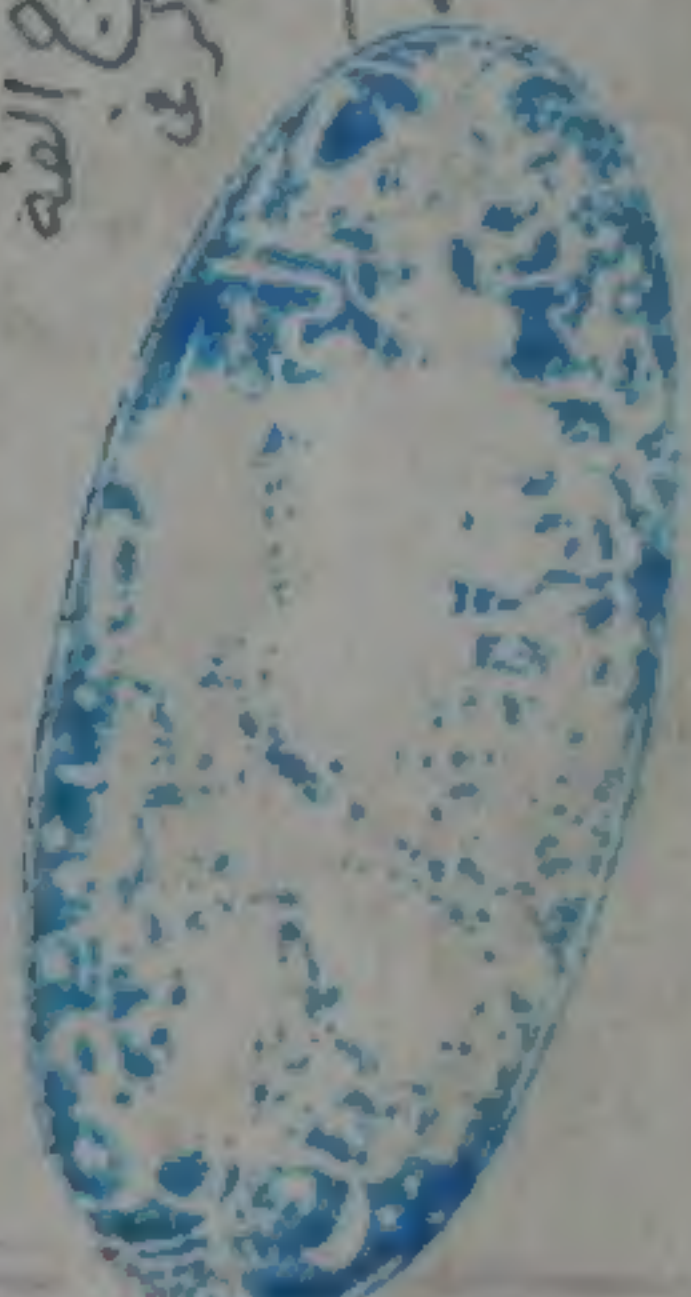


قال يا قوت الحموي: خبيص بلدة في كرمات وفي القاموس: قرية
في كرمات

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الحق ما يتزين بنشرة منطلق القاصي والحاضر ويتوشح
بذكره صدور الكتب والدفاتر حمد الله جل جلاله على الاله
المهرة الرياض وشكره ثم نواله على نعمائه المترعة
الحياض الذي شرف نوع الانسان بجلية الادراك
وزينة الافهام وخصصه بادرلج درر المعاني في
جواهر الالفاظ على شرط الانتظام ثم الصلوة
على المبرزين من الرسل عليهم السلام بفضل نسخ الشرايع
والاحكام وعموم الرسالة الى كافة الانام محمد يعقوب
لا تمام مكارم الكرام الذي اولى بجوامع الكلام الطاهرة
البيان واوحى بدياج الحكم الباهرة البرهان صلى الله
عليه وعلى آله واصحابه المحمودين على الاتبع والتصديق
المسعودين في مناجح الصدق على التحقيق وبعد فيقول
الفقير الى الله الغني عبيد الله بن فضل الله الخبيص قد رآه
له السعادة ورزقه الحسنى وزياده لما رآه المختصر المسمى
بالتنزيب المنسوب الى افضل المحققين واكمل المتأخرين
جامع البيان والمعاني سعد الملة والدين مسعود التقاراني
سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه كتابا مشتملا على اكثر مسائل
الرسالة الشمسية في تمهيد القواعد المنطقية وكانت
المحصل عن فهم مسائله الصعبة في الاضطراب الاضطراب
لغاية ايجازه ونهاية الاختصار شريفة شرابين معضلة

وشرح عبيد الله بن فضل الله الخبيص وهو شرح مبرور الفقه
بعد الطائفة في شرح الشريعة وسماه التذهيب وذكر في
قضية عبد الطيف فانه شرحه شرحا وافي



Signatur

406

مفهر

ويضمر مشكلاته خاليا عن الطويل والاكتار لتأديتها
الى الامداد والافكار موشحاً بدمع من ايده الله تعالى
بالنفس القدسية والفضائل الانسية وشراف رايته
السلطنة بحضرة الشما وانه الملك والحكم وعلمه
تأيشا وفقه لتشييد قواعد الدين ورفع معالم
المعاني لاهل اليقين وخصصه باللفظ العجم
والخلق العظم بحيث يشار اليه ما هذا بشر ان هذا
الملك كريم وهو المولى السلطان الاعظم الخاقان
العدل الاكرم ناصب رايات العدل والانصاف
قامع اثار الظلم والاعتساف محي مآثر السنة النبوية
منفذ احكام الملة المصطفية هو الذي يعرف الدين
بالسيف والسنان وينصره بالهجة والبرهان تولدت
على صفحات الايام اثار معدته وسلطانه وتخللت
على وجنات الانام انوار مكرمه واحسانه السلطان
المطاع المطيع للشرع الشريف غياث الحق والسلطنة
والدنيا والدين عبد الطيف خلدا اللهم ملكه وسلطانه
واعل كلمته وشانه وانصر جيشه واعوانه في دولة
دايمة وسلطانية قائمة وقد رمنع وشان رفيع
وسمية بالتذهيب في شرح التذهيب راجيا من الله
ان يكسني من ميا من قبوله بمنة الاقبال ويرتد من
ملاحح نظره برد العز والجمال ان الله ولي التوفيق

حافظ كتب علي بن ابي حمزة ناسخ رقيق يدور في
الكتاب

و تحقيق الامنية تحقيق وها انا اشرع في المقصود بعون
الملك المعبود فاقول قد جرت عادة اصحاب التصانيف
بان يذكر وا قبل الشروع في المقصد بعضا من الكلام ويتممه
مقدمة الشروع في العلم كتعريف العلم وبيان الحاجة اليه
وموضوعه فن اجل ذلك صدر المصنف المختصر بها فقال
بعد الفراغ عن الخطبة مقدمة اي هذه مقدمة وهي
بكسر الدال مأخوذة من قدم لازما بمعنى تقدم كما يقال
مقدمة الجيش للجماة المتقدمة منه وقيل من قدم
متعديا لان معرفة الامور المشتملة عليها المقدمة
تجعل الشارع ذا بصيرة فكانها تقدمه على اقاربه وفيه
تكلف وقيل هي فتح الدال اسم مفعول من المتعدي فان
هذه المباحث جعلت مقدمة على غيرها وفيه ايهام خلا
المقصود لتأدية فتح الدال الى ان تقدم هذه المباحث
بجعل جاعلا لابل استحقاقا لذاتي وهو خلاف المقصود
وبالجملة المراد بالمقدمة هاهنا ما يتوقف الشروع
في مسائل العلم عليه وهي مشتملة على بيان الحاجة الى
المنطق وتعريفه وموضوعه واستوفى وجه توقف
الشروع على كل واحد من هذه الامور في موضعه ولما كان
بيان الحاجة المنساق الى تعريف المنطق موقفا على تقسيم
العلم الى قسمين شرع في التقسيم وقال العلم وهو الادراك
مطلقا ان كان ادعانا للنسبة الحكيمة فتصديق ومنه

اذعان النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم
والقبول والادراك على الوجه المذكور يستحق حكما فالنصديق
على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء فيكون بسيطا
لكن يشترط في جوده ثلاثة تصورات تصورات المحكوم عليه
وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمة وانما قلنا
الادراك على الوجه المذكور هو الحكم لان الحكم على ما ذكره
القوم هو ادراك النسبة واقعة او ليست بواقعة
ولا شك ان من ادراك النسبة الالجابية على وجه يطلق
عليه اسم التسليم فقد ادرك انها واقعة وكذا من ادرك
النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد ادرك انها واقعة
فلما كان محصل ما ذكره القوم راجعا الى الادعان عبر
عنه المصنف بالادعان اختصارا في العبارة واثباتا
للفرق بين ادراك النسبة الذي هو من قبيل التصورات
وبين ادعان النسبة الذي هو من قبيل التصديق باوضح
وجه واوجز فان ادراك النسبة على وجه يطلق
عليه اسم التسليم وادراك النسبة فقط لا على هذا
الوجه متغايران سيما في الجملة الخبرية المشكوك فان
المتأخرة هنا بلغت مبلغ الوضوح لوجود ادراك النسبة
فيها دون ادعانها اذ الشاك في النسبة متردد بين
وقوعها ولا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة
قطعا لكن لم يحصل له ادعانها وعندي متأخري

المنطقيين ان التصديق مركب والحكم اما ادراك او فعل فان كان
ادراكا فالصدق مركب من تصورات اربعة تصور المحكوم
عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور
الذي هو الحكم وانما وقع التصور موصوفا بالحكم ومضافا
الى سائر الازوالون تصور المحكوم عليه ليس بعينه هو
المحكوم عليه وكذا تصور المحكوم به وتصور النسبة
واما الادراك الذي حصل لنا بعد تصورنا الطرفين
والنسبة فهو عين الحكم فلذا جعل الحكم صفة له وقيل
التصور الذي هو الحكم ثم اذا حصل هذا الادراك حصل
التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك وان كان
فعلا والفعل مغاير للادراك اذا الادراك انفعال والفعل
يغايره فحينئذ يكون التصديق مركبا من التصورات الثلاثة
والحكم واذا لم يكن الحكم ادراكا لم يكن تصور الازوالون
قسم من الادراك وانتقاء المقسم يوجب انتقاء
الاقسام والا اي واذا لم يكن العلم اذنا للنسبة فتصور
ويقال له التصور السادج فادراك كل واحد من المحكوم
عليه وبه فقط تصور وكذا ادراكهما معا بالنسبة
او مع نسبة اما تقييده الحيوان الناطق وعلام
زبد وامانا ما غير خبرية كاضرب او خبرية مشكوكه
فان كل ذلك من التصورات السادجة لعدم اذعان
النسبة فيه فان قلت التصور مقدم على التصديق

طبعاً فلم اخره وضعا قلت ان عنت بتقديم التصور على التصديق
ان ذاته متقدم على التصديق فسلم لكنه غير مفيد لان تقديم
التصديق هنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل
بحسب المفهوم وان عنت به ان مفهومه مقدم على مفهوم
التصديق فمنوع لان القبول في مفهوم التصديق وجودية
وفي مفهوم التصور عدمية وتصور الوجود سابق على عدم
فاخر التصور في التعريف لانه بحسب المفهوم وقدم في الازوال
والاحكام لانهما بحسب الذات لا يقال النسبة كما تطلق
على الحكمية كذلك تطلق على النسبة الوصفية والاضافية
فتكون من الالفاظ المشتركة وهي لا تستعمل في التعريفات
لانا نقول المشهور الكثير الاستعمال هو الازوال على ان الازوال
لا تصور الا في النسبة الحكمية فالقرينة مجوزة وبقيت
اي التصور والتصديق بالضرورة اي بحسب الضرورة
الى الضرورة وهي التي لم يتوقف حصولها على نظر مركب
كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق بان النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان والى الاكتساب بالنظر وهو
ما بخلاف الضرورة كتصور العقل والاشياء وكان
بان العالم حادث وانما كان تقسيم التصور والتصديق
الى الضروري والكسبي ضروريا لانهما لو لم يقسم اليهما
لكان الجمع اما بينهما او كسبيا والثنائي باطل بقسميه فكذا
المقدم اما الملة لزمه فظاهرة واما بطلان القسم الاول

من الثاني فلو احتياجا في بعض النصوص والتصديقات الى كسب
ونظر كما مر واما بطلان القسم الثاني منه فليداهة بعض النصوص
وبعض التصديقات على مر وهو اي الاكتساب بالنظر ملاحظة
المعقول لتحصيل المجهول كملحظة الحيوان الناطق المعلومين
لتحصيل الانسان المجهول وكل لحظة المقدمتين المعلومتين
لتحصيل النتيجة المجهولة والمراد بالمعقول هاهنا المعلوم
فان العلم في هذا الفن مفسر بحصول صورة الشيء في العقل
وقد يقع فيه اي في ذلك الاكتساب الخطا لان التفكير
بصواب دائما كيف وقد يناقض العقل بعضهم بعضا بل لان
الواحد نفسه فاحتجنا الى قانون عاصم عن الخطا مفيد
لطرق اكتساب النظريات من الضروريات وذلك
القانون هو المنطق فعلم من هذا ان الناس في اي
شيء يحتاجون الى المنطق وذلك بيان الحاجة المستلزم
لتعريف العلم برسمه اذ يعلم من بيان الحاجة غاية العلم
والتعريف بالغاية رسم فلذا ادرج المصنف التعريف
في بيان الحاجة كما سيبي والحاصل ان العلم اما تصور
ساذج او تصديق وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم
بحسب الضرورة الى الضروري والكسبي والكسبي
يستفاد من الضروري بطريق الاكتساب وقد يقع
في الاكتساب الخطا لان الفكر ليس بصواب دائما فاحتج
الى قانون يعصم عنه وهو المنطق هذا تعريف المنطق المديج

في بيان الحاجة وانما كان المنطق قانونا لان مسائله فوائين
كلية منطبقة على الجزئيات كما اذا علم ان الموجبة الكلية
تنعكس موجبة جزئية علم ان كل انسان حيوان ينعكس الى
بعض حيوان انسان وكذا نظايره فان قلت المنطق نفسه ليس
عاصما عن الخطا بل العاصم مراعاته فكيف يطلق العاصم عليه قلت
هذا الاطلاق مجازي وفيه من التاكيد والمبالغة ما لا يخفى وانما
كان الشرع في مسائل العلم موقفا على بيان الحاجة لان تشاع
في العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لكان طلبه عبثا وعلى تعريف
العلم لانه لو لم يتصور ذلك العلم اولما كان على بصيرة في
طلبه واذا اتصوره برسمه حصل له العلم الاجمالي بمسائل
ذلك العلم حتى ان كل مسألة من هذا العلم ترد عليه علم انها منه
ولما فرغ عن بيان الحاجة المنساق الى تعريف العلم برسمه شرع في
بيان موضوع العلم فقال وموضوعه اي موضوع المنطق المعلوم
التصورى كالحیوان والناطق مثله والمعلوم التصديقي
كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث مثلا اي موضوع المنطق
هذان المعلومان لا مطلقا بل من حيث ان ذلك المعلوم
التصورى يوصل الى مطلوب تصوري كالدان مثلا
فيسمى ذلك الموصل الى المطلوب التصوري معرفة او قولنا
رحا او من حيث ان ذلك المعلوم التصديقي يوصل الى مطلوب
تصديقي كقولنا العالم حادث مثلا او تصديقي فيسمى ذلك
الموصل الى المطلوب التصديقي حجة ودليلا فانحصر المقصود

الوصل من هذا الفن في الموصل إلى التصور والتصديق وإنما
كان المعلوم التصوري والتصديقي موضوع المنطق لادته
يبحث في المنطق عن أعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن أعراضه
الذاتية فهو موضوع العلم وإنما قلنا يبحث في المنطق عن الأعراض
الذاتية للعلوم التصوري والتصديقي لأن المنطق يبحث عنها
من حيث الاتصال إلى مجهول تصوري أو تصديقي كما مر وتلك البحثية
عارضه للعلوم المذكورين ووجه توقف الشرع على موضوع العلم
أن العلوم لا تتميز بزيادة تميزها بتميز الموضوعات فإن علم الفقه
مثلاً إنما امتاز عن علم أصول الفقه لأن موضوعها متميزات
فموضوع الفقه أفعال المكلفين لأن الفقيه يبحث عنها من حيث
الحل والحكمة والصحة والفساد وموضوع الأصول الأدلة
السمعية لأن الأصولي يبحث عنها من حيث استنباط الأحكام
الشرعية عنها فلا يعرف الشارع أن موضوع العلم أي شيء هو
لم يتميز العلم المطلوب عنده زيادة تميز ولم يكن له في طلبه زيادة
بصورة **فصل** في تعريف الدلالة الثلاث وأحكامها وهو
حقيق بالتقديم بعد الفراغ عن المقدمة لا يختص بالنظر المنطقي
في مفهوم الموصل وتوقف إفادة المعاني واستفادتها على
الاولفان منظوراً فيها من حيث أنها دليل المعاني فلذا قدم
الكلام في الدلالة فقال دلالة اللفظ على تمام ما وضع
اللفظ له مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى كدلالة الأول
على الحيوان الناطق فالدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم

العلم بشيء آخر والوضع جعل شيء بآراءه أخر بحيث إذا فهم الأول
فهم الثاني ودلالته على جزئية أي جزء المعنى الموضوع له تضمن
تكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الإنسان على
الحيوان والناطق ودلالته على الخارج عن المعنى الموضوع له
الترام كون الخارج لازماً للمعنى الموضوع له كدلالة الإنسان
على قابل صنعة الكتابة فإن القابلية المذكورة خارجة عن المعنى
الموضوع له لكنها لازمة له هكذا وقع في كتب المقوم وفيه بحث
لأن القابلية المذكورة لا تصح مثلاً للدلول التي تأتي أن
لا يلزم من تصور معنى الإنسان تصورها على ما لا ينبغي ولكن
أن يجاب عنه بأن اللزوم بين الإنسان والقابلية المذكورة
هو اللزوم البين بالمعنى الاعم وهو أن لو يكون تصور الملزوم
فقط كافياً في جزم العقل باللزوم بين اللزوم والملزوم
بل لا بد فيه من تصور مما حتم يحصل جزم العقل باللزوم
بينها واللزوم بهذا المعنى بين المعنى الموضوع وبين القابلية
المذكورة ظاهر لا ستره فيه فإن العقل بعد تصور الأول
والقابلية المذكورة لم يتوقف في اللزوم بينهما وأعلم أن هذا
الجواب حسن لأنه يوجب اعتبار اللزوم بالمعنى الاعم في الدلالة
الالتزامية لكنه مختلف فيه بل المحققون على أن هذا اللزوم
غير معتبر والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الخاص وهو
الذي يكفي تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم
فالصواب أن يمثل بزوجية الاثنين وهذا البحث وإن كان

مناقشة في المثال فهو ليس بدباب للطلب اذ في التمثيل يكفي
 الفرض سواء طابق الواقع اولاً لكن غرضنا من ايراد التنبية
 على ان المعبر في الدلالة الالتزامية اي لزوم ثم الدلالة
 الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على الخارج واللفظ لا
 يدل على كل خارج والادعاء ان يكون كل لفظ موضوع لمعنى
 ذال على معان غير متناهية وهو باطل فلو تدل الدلالة على
 الخارج من شرط اشار اليه بقوله ولا بد في الدلالة ان
 من اللزوم بين معنى اللفظ والخارج اما عقداً كاللزام بين
 الاثنين والزوجية فانه بحسب العقل ولا يشترط اللزوم الخارجي
 لانه لو كان شرطاً لم يتحقق الالتزام بدوناً وليس كذلك فان
 العمى يدل على البصر التزاماً لانه عدم البصر عما من شأنه ان
 يكون بصيراً فيكون البصر لازماً للعمى في الذهن مع المعاينة
 بينهما في الخارج او عرفاً كاللزام بين الغيث والنبت فانه
 بحسب العرف لا بالعقل يتحقق التحالف واعلم ان اعتبار اللزوم
 العرفي خروج عن الفرض فان اللزوم المعبر عند المحققين هو
 اللزوم البين بالمعنى لا منصوص كما ذكرنا وليس اللزوم بالمعنى
 الادع معتبراً فضلاً عن اللزوم العرفي عند علماء المعاني فكان
 المصنف يعم اعتبار اللزوم العرفي بينهم واذ قد فرغ من تحديد
 الدلالات الثلاث شخ في بيان التلازم بينها وعدمه
 فقال ويلزمها اي التضمن والالتزام المطابقة فانه من
 تحققاً تحقق لا نهاناً بلان لها والتابع من حيث انه تابع

في معنى

لا يتحقق بدون المتبوع ولا عكس اي لا يلزم ان المطابقة
 لتحقيقها فيما اذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط بدون التضمن
 وفيما اذا لم يكن لمعنى اللفظ لا زم بحيث يلزم من تصور المعنى
 تصوره بدون الالتزام واعلم ان التضمن لا يستلزم الالتزام
 وبالعكس اما الاول فليجوز ان يكون من المعاني المركبة ما لا
 يكون له لا زم ذهني فهناك تضمن بدون الالتزام واما الثاني
 فليجوز ان يكون للمعنى البسيط لا زم ذهني فهناك الالتزام بدون
 التضمن واللفظ الموضوع للمعنى بالمطابقة اما مركب او مفرد
 لانه ان قصد بجزء منه اي من اللفظ الدلالة على جزء المعنى
 المقصود لمركب وهو اما تام ان صح السكوت عليه بان لا يكون
 مستدعياً لللفظ اخر كما استدعا المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس
 والتام اما خبراً ان احتمال الصدق والكذب من حيث هو هو
 العمدة في باب التصديقات او انشأ ان لم يحتمل لذلك
 واما ناقص عطف على قوله اما تام والمركب الناقص اي
 الذي لم يصح السكوت عليه اما تقييداً ان كان
 الثاني قيداً للاول كراي الحجاره والحويان الناطق
 وهو العمدة في باب التصورات او غيره ان لم يكن الثاني
 قيداً للاول كالمركب من اسم واداء او كلمة واداء والا
 اي وان لم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة على جزء
 المعنى المقصود فمفرد كقوله الاستفهام وزيد عبد الله
 والحويان الناطق علمين فالمفرد اربعة اقسام فان قلت

في معنى اللفظ

في معنى اللفظ

ما الفرق بين القسمين الاخيرين قلت الفرق ان عبد الله العلم
 لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود اذ ليس شئ من الجزئين
 دال على شئ من الذات الشخصية واما الحيوان الناطق علما
 فيدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست
 بمقصودة بآية ان الحيوان الذي هو جزء اللفظ دال على مفهومه
 ومفهومه جزء الماهية الانسانية والماهية الانسانية
 جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني مفهوم الحيوان
 دال على جزء المعنى المقصود لان جزء الجزء يكون الحيوان دال
 على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة تامل
 وهو اي المفرد ان استقل بالاجابة وحده فمع الدلالة
 بهيئة وصيغته على احوال زمنية الثلاثة كلمة وعند الحاجة
 فعل وقوله فمع الدلالة التفاضلية الشرط ومع الدلالة
 حال عن الضمير في استقل وقوله كلمة خبر مبتدأ محذوف والتقدير
 فهو حال كونه مع الدلالة على احوالها فبقيد الاستقلال
 يخرج الوداة وبقيد الدلالة على احوال زمنية يخرج الاسم
 الذي لا يدل على الزمان اصلا وبقيد الهيئة والصيغة
 يخرج الاسم الذي يدل على الزمان لكن لا بهيئته وصيغته
 بل بحجبه ومادته كالزمان والاسم والضبوح
 والغبوق فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها
 بخلاف الكلمة فان دلالتها على الزمان بحسب الهيئة ولذا
 اختلف الزمان عند اختلاف الهيئة كضرب بضرب مع اتحاد

مادتها

مادتها واتحد الزمان عند اتحاد الهيئة كذهب ضرب مع اختلاف
 مادتها وبدونها عطف على قوله فمع الدلالة اي المفرد
 ان استقل فان كان مع الدلالة بهيئته على احوال زمنية كلمة
 كما مر وان كان بدون تلك الدلالة فهو اسم والد اي ان
 لم يستقل بالاجابة وحده فاداة وعند الحاجة حرف والمفرد
 ينقسم ايضا الى اقسام العلم والمتواطي والمشكك والمشارك
 والحقيقة والمجاز لانه ان اتحاد معناه فمع شخصية اي شخص
 ذلك المعنى وضعا لا عارضا علم كزيد وعمر واما لهما
 وبدونه عطف على قوله فمع شخصه اي المفرد ان اتحاد معناه
 فان كان مع شخصه لك المعنى فهو علم وان كان بدون الشخص
 فهو اما متواطي ان تساوت افرادة الذهنية والمخارجية
 في حصوله وصدقها عليها كالانسان والشمس فان صدقا
 على افرادها الذهنية والمخارجية بالسوية وليس بعض
 الافراد اولى من بعض ويسمى متواطيا المتوافق الافراده
 في معناه من التواطي وهو المتوافق واما مشكك ان تفاوتت
 الافراد في حصوله وصدقها عليها بان كان حصوله في بعض
 الافراد اولى من بعض وذلك التفاوت اما باولية
 كالوجود فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن او اولوية
 بالتجو عطف على قوله اولوية اي التفاوت اما باولية
 كما مر واما باولوية كالوجود ايضا فانه في الواجب اتم
 واوولي وتسميته بالمشكك هل هو متواطي من حيث اتفاق

افزاده في اصل المعنى او مشترك من حيث اختلاف افراده
بالاولية وغيرها وان كثر عطف على قوله ان اتحاد اي ان كثر
معنى المفرد فلا يخلو من ان يكون المفرد موضوعا لكل من المعاني
الكثيرة اوله فان وضع المفرد لكل من المعاني الكثيرة فمشارك
كالعين والادب ان لم يوضع لكل من المعاني بل وضع لمعنى ثم
استعمل في معنى اخر لنا سببه فلا يخلو من ان يكون استعماله
مشتهرا في المعنى الثاني دون الاول اوله فان اشتهر في
المعنى الثاني وترك استعماله في الاول فنقول ينسب الي
التاقل شرعا فنقول شرعي كالصلاة والصوم وان كان
اصطلاحا فنقول اصطلاحا كالفاعل والمفعول وان كان
عرفا فنرى كالدابة لذات القوايم الاربعة والا اي وان
لم يشتهر في المعنى الثاني ولم يترك استعماله في الاول
فحقيقة ان استعمال في المعنى الاول كالا سد للحيوان المعلوم
وتجاوز ان استعمال في المعنى الثاني كالا سد للرجل السباع
المفهوم وهو الحاصل في العقل اما مجزئي او كلي لانه بمجرد
حصوله في العقل ان امتنع للعقل فرض صدق على كثيرين
بجزئي حقيق كذات زيد فانه اذا حصل عند العقل استعمال
فرض صدق على كثيرين والا اي ان لم يمتنع بمجرد الحصول
فرض صدق على كثيرين فكلي فالكلمة امكان فرض الاشتراك
والجزئية استعماله فان قلت الجزئي لا يمتنع بمجرد حصوله
في العقل فرض صدق على كثيرين وكل ما كان كذلك فهو كلي

فإن
الجزئي

فالجزئي كلي وهو محال قلت المراد من الجزئي ان كان ما صدق
عليه لفظ الجزئي من نحو زيد وغيره فلا نسلم الصغرى وان
كان المراد لفظ الجزئي فلا نسلم استعماله النتيجة ثم الكلي
بالنظر الى الوجود الخارجي ينقسم الى ستة اقسام لانه
ان امتنع افراده في الخارج وهو القسم الاول كشرية
الباري تعالى فانه كلي ممتنع الافراد في الخارج او امكنت
افزاده ولكن لم توجد في الخارج او وجد من افراده الفرد
الواحد فقط في الخارج مع امكان وجود الغيري غير ذلك
الفرد وهو القسم الثالث كالشمس فانه كلي ممكن الافراد
في الخارج لكن لم يوجد من افراده الا فرد واحد او امتناعه
بالجوع عطف على قوله امكان الغيري الكلي الذي لم يوجد
من افراده الا فرد واحد ينقسم الى قسمين لانه اما ان يكون
مع امكان الغيري مع امتناعه فان كان الاول فهو القسم
الثالث كما مر وان كان الثاني فهو القسم الرابع كفهوم واجب
الوجود فانه كلي لم يوجد من افراده الا فرد واحد وهو الحق
سبحانه مع امتناع غيره ذلك الفرد واعلم ان مفهوم الواجب
انما يكون كليا بمجرد النظر الى حصوله في العقل اما اذا
لو خط مع حصوله في العقل برهان التوحيد فلا يكون كليا
لانه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه او وجد الكثير في الخارج
اما مع الشاغل اي تناهي الافراد وهو القسم الخامس كالوكب
السيار فانه كلي كثيرا لافراد في الخارج لكنهما متناهية متغيرة

في عدد اوع عدمه اي عدم تاهي الا فراد وهو القسم السادس
كالنفس الناطقة عند من قال بقدم العالم فان النفس
المجردة عن الابدان غير متناهية العدد عنده ولما فرغ من تعريف
الكلي وتقسيمه شرع في النسبة بين الكلين فقال والكلين
اذ انبأ أحدهما الى الآخر فاما ان يكونا متباينين او متساويين
او اعم واخص مطلقا او اعم واخص من وجه لانهما ان تفارقا
تفارقا كلياً اي في جميع الصور فتباينان كالا انسان والفرس
فان كل واحد منهما متفارق عن الآخر تفارقا كلياً وتقييد
التفارق بالكلين للاعتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه
فانهما يتفارقان في بعض الصور ويتصادقان في بعضها
كما سيجي والا اي ان لم يتفارقا كلياً فلا يخلو من ان يتصادقا
في الجملة اي في بعض الصور ويتصادقان في جميع الصور
فان تصادقا في بعض الصور فهما اعم واخص من وجه كما سيجي
وان تصادقا في جميع الصور فاما ان يتصادقا تصادقا
كلياً من الجانبين او من جانب واحد فان تصادقا تصادقا
كلياً من الجانبين فتساويان كالا انسان والناطق فانه
يصدق كل واحد منهما على جميع افراد الآخر فالنصادق الكلي
هنا من الجانبين وتقييد النصادق بالكلين للاعتراز عما
بينهما عموم وخصوص من وجه فان تصادقا فهما في بعض الصور
وقوله من الجانبين اعتراز عما بينهما عموم وخصوص مطلقاً
فان النصادق الكلي هنالك من جانب واحد اي جانب الاعم

ونقيضها

ونقيضها اي نقيض المتساويين كالا انسان والناطق
كذلك متساويان فيصدق كل من نقيض المتساويين على كل
ما يصدق عليه النقيض الاخر والا لصدق عين احد المتساويين
على بعض النقيض الآخر وهو محال لانه صدق احد المتساويين
بدون الآخر او من جانب عطف على قوله من الجانبين اي ان
تصادقا تصادقا كلياً من الجانبين فهما متساويان كما تروان
تصادقا تصادقا كلياً من جانب واحد فاعم واخص مطلقاً
كالحیوان والانسان فان الحيوان يصدق على جميع افراد الانسـ
بدون العكس اللغوي فان الصادق على كل افراد الاخر اعم مطلقاً
والاخر اخص مطلقاً ونقيضها اي نقيض الاعم والاخص
مطلقاً كالا حيوان والا انسان بالعكس اي بعكس العنـ
فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم لان كل ما يصدق عليه
نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص من غير عكس كلياً
الاول فانه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض الاعم
يصدق عليه نقيض الاخص لصدق بعض ما يصدق عليه
نقيض الاعم يصدق عليه عين الاخص وهو محال لانه صدق
الاخص بدون الاعم واما الثاني فانه لو لم يصدق كل
ما يصدق عليه نقيض الاخص ليس يصدق عليه نقيض الاعم
وينعكس عكس النقيض الي ما يصدق عليه الاعم يصدق
عليه الاخص وهو محال لانه صدق الاخص على كل افراد الاعم
والا اي لم يتصادقا كلياً بل يتصادقان في الجملة من وجه

اي منها اعم واخص من وجه كالحبوان والابيض لمصادقتها
 في الحبوان الابيض وتفاوتها في الرخي والتلج وبين نقيضها
 تباين جزئي اي نقيضا امرين بينهما عموم من وجه متباينات
 تباينا جزئيا فان قل بين اللاد حيوان واللا ابيض عموم من
 وجه كما يعرف بادي تا مل فلم لم يقل ونقيضها كذلك
 كما قال في المتساويين قلت لان العموم من وجه متحقق بين
 الحيوان واللا انسان مع التباين الكلي بين نقيضها فان
 اللاد حيوان لا يصدق على الانسان وبالعكس فلو قال
 ونقيضها كذلك لا انتقض بذلك بل النسبة بينهما
 التباين الجزئي فانها ان تفاوتت في جميع الصور كاللا حيوان
 واللا انسان فالتباين الكلي ثابت وهو مستلزم للتباين
 الجزئي والاد فالعموم من وجه فالتباين الجزئي ثابت بين نقيضها
 على التقديرين كالتباينين فان بين نقيضها ايضا تباينا
 جزئيا لانهما ان تفاوتتا فاكليا كاللا وجود واللا عدم
 فالتباين كلي ويلزمه التباين الجزئي والاد فالعموم من وجه
 كاللا انسان واللا فرس وعلى التقديرين يتحقق التباين
 الجزئي وقد يقال الجزئي اي كما يقال الجزئي للجزئي الحقيقي
 المذكور وهو الذي يمنع نفس بقوده عن وقوع الشركة
 فيه كذلك يقال الجزئي للاخص من شيء كاللا انسان الاخص
 من الحيوان والحيوان الاخص من الجسم النامي ويستخرج
 اضافيا لان جزئيه بالاضافة اليها فلهذا بالتحقيقة

وهو اي الجزئي بالمعنى الثاني اعم من الجزئي بالمعنى الاول مطلقا
 لان كل جزئي حقيقي اخص من شيء ولا عكس والكليات يجب
 الاستفراجه من لان الكليات بالنسبة اليها ما تحته من الافراد
 اما جزء من ماهية الافراد وهو الجنس والفصل او تمامها
 وهو النوع او خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام فالكليات
 خمس الاول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة
 الحقيقية في جواب ما هو قدم الجنس على الخاصة والعرض
 العام لانها خارجان عن الماهية والجنس جزء لها وعلى الفصل
 لا حياجا في معرفة الفصل القريب والبعيد الى الجنس
 وعلى النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الاضافي
 على الجنس وزك عن تعريف الجنس وسائر الكليات لفظا
 ككليات لان المقول على الكثرة مضمون عنه فالمقول على الكثرة
 جنس يشمل الكليات ويقولها المختلفة الحقيقية يخرج النوع
 ويقولها في جواب ما هو يخرج الكليات الباقية ثم الجنس
 اما قريب او بعيد لانه لا يخلو من ان يكون الجواب عن الماهية
 وعن بعض مشاركات هو الجواب عنها وعن كل مشاركات
 اوله فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركات
 اي مشاركات الماهية هو الجواب عنها اي عن الماهية
 وعن الكل اي كل مشاركات قريب كالحبوان فانه جواب
 عن الانسان وعن بعض مشاركات في الحيوانية كالفرس
 مثلا وكذلك جواب عنه وعن جميع مشاركات في الحيوانية

فاد اقبل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا قبل
ما الانسان والفرس والحصان والجمال الى غير ذلك كان الجواب
الحيوان والاى ان لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض
ما يشتركها هو الجواب عنها وعن الكل فبعيد كما الجسم النامي
فانه يقع جوابا عن الانسان وما يشتركه في الجسم النامي فقط
لا عما يشتركه في الحيوانية فاذا قبل ما الانسان والشجر
يقع الجسم النامي في الجواب واما اذا قبل ما الانسان والفرس
فلم يقع مع كونها مشاركين في الجسم النامي لان الفرس
لم يشترك الانسان في الجسم النامي فقط بل يشترك في الحيوانية
التي هي عبارة عن الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة
فلو يقع الجسم النامي في الجواب الثاني من الكلليات النوع
وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو
فالمقول على الكثرة جنس كما ذكرنا وبقيد المتفقة الحقيقة يخرج
الجنس ويقول في جواب ما هو يخرج البواقي من الكلليات لما
كان النوع تمام ماهية الافراد يكون افراده متفقة حقيقة
فاذا استل عن هذا وعن جميعها صلح النوع في الجواب كما اذا
قبل ما زيد كان الجواب الانسان وكذلك اذا قبل ما زيد وعمره
ويكونان قبل كل واحد من افراد النوع مشتمل على النوع وعلى
الشخص فلا يكون النوع تمام ماهية الافراد بل يكون جزءا لها
قلت الشخص عارض غير معتبر في ماهية تلك الافراد فالنوع
تمام الماهية وقد يقال اي كما يقال النوع على المعنى المذكور

كثير

19
كذلك يقال النوع على الماهية المقول عليها وعلى غير الجنس
في جواب ما هو كما حيوان فانه نوع بهذا التفسير لان الجنس
وهو الجسم النامي يقال عليه وعلى غيره من النباتات وكذلك
الجسم النامي نوع لان الجسم يقال عليه وعلى غيره ونخص
هذا النوع باسم الاضافي لان نوعيته بالاضافة الى
ما فوقه كالاول اي كالنوع الاول فانه يخص بالحقيقي
لان نوعيته بالنظر الى حقيقته الواحد في افراده
وبينها اي بين النوعين غموم وخصوص من وجه نصا
على الانسان فانه يصدق عليه النوع الحقيقي والاضافي
كما يظهر بادي في ما مل وتعارفها بالبحر عطف على قوله لتصادفها
اي تفارق النوعين في الحيوان والنقطة فان الحيوان
نوع حقيقي لا اضافي والنقطة بالعكس لانها لو كانت
اضافية لاندرجت تحت جنس فلا تكون بسيطا هذا
واعلم ان النقطة باصطلاح الحكماء عبارة عن نهاية
الخط التي هي نهاية السطح والسطح ينقسم الى جمتين
الطول والعرض والخط ينقسم الى جهة واحدة هي الطول
والنقطة لا تنقسم الى جهة ما والكل اعراض غير مستقلة
لانها نهايات اطراف للمقادير على ما بين في كتب الحكمة
وعند المتكلمين ان هذه الثلاثة اشياء مستقلة الوجود
ويتألف الجسم من السطوح المتألفة في العمق والسطوح من
الخطوط المتألفة في العرض والخطوط من النقط المتألفة

في الطول فعل هذا لا تكون اعراضا بل تكون جواهر ثم التمثيل
 بالنقطة انما يصح اذا كانت النقطة تمام ماهية الافراد
 ولم يندرج تحت جنس اطلاق ثم الاجناس قد ترتب متصاعدا
 بان يكون جنس فوقه جنس وهكذا الى الجنس العالي ويسمى ذلك
الاجناس الاجناس كالحيون مثلا فانه جنس فوقه جنس هو الجسم
 التام وفوقه الجسم وفوقه الجوهر فالجوهري جنس الاجناس وكما
 ان الاجناس قد ترتب متصاعدا كذلك الانواع الاضافية
 قد ترتب متنازلة بان يكون نوع تحت نوع وهكذا الى النوع
 السافل ويسمى ذلك التسافل نوع الانواع كالجسم مثلا فانه نوع
 اضافي تحت نوع هو الجسم التام وتحت الحيوان وتحت الانسان
 فالانسان نوع الانواع وانما اعتبرت الانواع بحسب المتنازل
 لانا اذا فرضنا شيئا وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحت
 ثم اذا فرضنا ذلك النوع نوعا اخر يكون تحت ذلك النوع لهذا
 كان ترتيب الانواع على سبيل التنازل ويسمى السافل منها نوع
 لا نوع اما اذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا يكون جنسه
 فوقه ثم اذا فرضنا له جنسا يكون فوق ذلك الجسم وهلم جرا
 فلهذا كان ترتيب الاجناس على سبيل التصاعد يسمى العالي
 منها جنس الاجناس وما بينهما اي ما بين السافل والعالي
 من الاجناس والانواع متوسطات لانها ليست عالية
 ولا سافلة بل متوسط بينهما فالمتوسط في مراتب الاجناس
 هو الجسم التام والجسم وفي مراتب الانواع هو الجسم التام

تكون

والحيوان امثال من الكليات الفصل وهو ان كان جزءا
 من ماهية الافراد كالجنس لانه ليس تمام المشترك بين الماهية
 ونوع اخر بخلاف الجنس كالحيون مثلا فانه تمام المشترك بين
 الانسان والفرس اذ لا جزئ مشترك بينهما الا وهو نفس الحيوان
 اوجزوه وانما كان الجزء الذي ليس تمام المشترك فصلا لانه
 اذا لم يكن تمام المشترك بين الماهية ونوع اخر فاما ان لا يكون
 مشتركا اصلا بين الماهية ونوع ما وجب تمييز الماهية
 عن جميع ما عداها فيكون فصلا مطلقا او كان مشتركا بين
 الماهية ونوع لكن لا يكون تمام المشترك فهذا الجزء لا يمكن
 ان يكون مشتركا بين الماهية وجميع ما عداها اذ من الماهيات
 ما تكون بسيطة لا جزئ لها فيستدعي كون ذلك الجزء مميزا
 للماهية عن الماهيات البسيطة فيكون هذا الجزء فصلا
 للماهية لانه لا ينعى بالفصل الا ما يميز الماهية في الجملة
 وعرفنا الفصل بانه هو المقول على الشيء في جواب اي شيء
 هو في ذاته فالمقول على الشيء جنس يشمل الكليات بقوله
 في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان
 النوع والجنس لا يقالان في جواب اي شيء هو بل في جواب
 ما هو كما سبق والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا
 وبقوله في ذاته يخرج الخاصة لانها وان كانت مقولة
 على الشيء في جواب اي شيء هو لكن لا في جومره وذاته بل
 في عرضه ثم الفصل اما قريب او بعيد لانه لا يخلو من ان يميز

النوع عن المشاركة في الجنس القريب أو عن مشاركة في الجنس
البعيد فإن ميز الفصل النوع عن المشاركة أي مشاركة
النوع في الجنس القريب أي فهو فصل قريب كالناطق المميز
للإنسان عن مشاركة في الحيوانية أو ميز النوع عن مشاركة
في الجنس البعيد فبعيد كالحمار المميز للإنسان عن مشاركة
في الجنس النامي والفصل أيضا أما مقوم أو مقسم كما قال
وإذا نسب الفصل إلى ما يميزه أي إلى شيء يميز الفصل ذلك
الشيء المقوم أي فهو فصل مقوم لذلك الشيء بمعنى أنه داخل
في قوته وجزءه وإذا نسب إلى ما يميزه على صيغة المضارع
المعروف فضمير الفاعل يعود إلى الفصل وضمير عنه إلى ما أي
إذا نسب الفصل إلى شيء يميز الفصل النوع عن ذلك الشيء مقسم
أي فهو فصل مقسم لذلك الشيء بمعنى أنه محصل قسم له
فالناطق إذا نسب إلى ما يميزه كالإنسان يكون مقوما له
وإذا نسب إلى ما يميزه كالحمار يكون مقسما له لأنه إذا
نسب إلى الحيوان وانضم إليه صار حيوانا ناطقا وهو قسم
من الحيوان وكذلك النامي إذا نسب إلى ما يميزه أي الجسم
النامي يكون مقوما له وإذا نسب إلى ما يميزه أي الجسم
يكون مقسما له والفصل المقوم للعالي أي للفقواتي
من الجنس والنوع مقوم للسافل أي للثخاني منها فالنصر
المقوم للجسم مقوم للجسم النامي والمقوم للجسم النامي مقوم
للحيوان وإنما كان كذلك لأن العالي كالجسم مثله داخل

في قوام السافل أي للجسم النامي وجزءه فيكون العالي مقوما
للسافل وإذا كان العالي مقوما للسافل كان مقوما أيضا
مقوما للسافل لأن مقوم المقوم مقوم وإذا تقرر هذا
فنقول كل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل ولا عكس
بالمعنى اللغوي فليس كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالي
إذا الموجبة الكلية لا تنفكس كلية نعم تنفكس جزئية
فبعض ما يقول السافل يقوم العالي والفصل المقسم
بالعكس أي بعكس الفصل المقوم فكل فصل يقسم السافل
يقسم العالي لأن معنى تقسم السافل تحصيله في نوع
وإذا حصل السافل حصل العالي لا محالة لكون السافل
أخص واستلزم وجوده لخص وجوده لا عم فثبتت هذه
الموجبة الكلية وهي كل فصل يقسم السافل يقسم العالي
وقد عرفت أنها لا تنفكس كلية فليس كل فصل يقسم العالي
يقسم السافل بل تنفكس جزئية كبعض ما يقسم العالي
يقسم السافل الرابع من الكليات الخاصة وهو الخارج
عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط
قوله عرضيا وفي العبارة بحث لأن قوله الخارج يخرج
غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع لأنها ليست
خارجة عن الماهية ويقول فقط يخرج العرض لأنه مقول
على أفراد حقيقة واحدة وعلى غير ما كما ينبغي فاعذر الخاصة
من الكليات يخرج عن التعريف وانطبق التعريف عليه فيكون

فقد قولاً عرضياً مستنداً كالادان يحمل على انه ذكر بعد تمام التعريف
لبیان الواقع توضيحاً وتبعاً للقوم له للاعتراض والصواب
حذفه لان قوله الخارج مفعول عنه ولعل اشباهه سهو وقع من النسخ
ولهذا حذف من العرض العام كما قال في تعريفه الخامس من الكلمات
العرض العام وهو الخارج المفعول عليهما وعلى غيرها فقوله
الخارج يخرج غير الخاصة وقوله على غيرها يخرج الخاصة لا تمام قوله
على افراد حقيقة واحدة فقط ويجعل ان يستدل خارج النوع
والفصل الى القيد لا خبر لكن اسناد اخر اجما الى
الاول وفق خروج الانواع والاه جناس والفصول مطلقاً
وكل منها اي من الخاصة والعرض العام ينقسم الى اللازم
والعرضي المفارق وكل واحد من اللازم والعرضي المفارق
ينقسم الى اقسام تنقول في التقسيم ان امتنع انفكاكه اي
انفكاكه كل واحد من الخاصة والعرض عن الشيء فلازم اما
بالنظر الى الماهية كالزوجية للاربعة فانها لازمة لماهية
الاربعة او بالنظر الى الوجود كالسواد للمجسدي فانه لازم
لوجود المجسدي وشخصه لا لماهية اذ ماهيته الان كان
والسواد لا يلزمه ثم اللازم سواء كان لازم الماهية
اولا لم الوجود اما بين وهو الذي يلزم تصوره من
تصور الملزوم فقط ككون الاثنين ضعف الواحد فانه
لازم يلزم من تصور الاثنين فقط تصوره لان من ذلك
الاثنين ادراكه ضعف الواحد وهذا هو اللزوم البين

نحو

بالمعنى الاخص المعتبر في الدلالة الالتزامية عند المحققين
او يلزم من تصورهما اي تصور اللازم والملزوم المحترم
فاعل يلزم المقدراي اللازم البين يطلق بالاشتراك
على ما يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط وهو اللزوم
البين بالمعنى الاخص وعلى ما يلزم من تصور اللزوم والملزوم
جزم العقل باللزوم بينهما كالاقسام بمشاييرين للوجود
فانه لا يلزم من تصور الاربعة فقط تصور الانقسام
لكن من تصور الاربعة وتصور الانقسام جزم باللزوم
بينها وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وفي كفايته يكون
الالتزام مقبولا اختلاف والمحققون على انه غير كاف
والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص كما ذكرنا في غير
بين بالرفع عطف على قوله بين اي اللازم اما بين وهو ما
ذكرنا واما غير بين وهو مجمله اي بخلاف البين والاد
عطف على قوله ان امتنع انفكاكه اي لم يمتنع انفكاكه عن الشيء
بان كان جائز الانفكاكه عنه فعرضي مفارق والعرضي
المفارق اما يدوم للعروض كالفقر الدائم او يزول
عنه بسرعة كحرارة الخجل وصفة الرجل او بطو كالشباب
والشيب فان قيل العرضي المفارق كيف يدوم فانه لو كان
دائما لم يكن مفارقا قلت المراد بالمفارق بحسب الامكان
سواء وقعت المفارقة بالفعل او لم تقع اصلا فالدوم
بحسب الواقع لا بنا في المفارقة بحسب الامكان خاصة

اي هذه خاتمة لمباحث الكلي اعلم ان الكلي ثلاث اعتبارات
 احدها المفهوم وهو ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشبهة
 فيه وثانيها المروض اي ما يعرض له الكلية والفرق بين المفهوم
 والمروض ظاهر فان المفهوم هو ما لا يمنع نفس تصويره عن
 وقوع الشبهة والمروض هو ما تعرض له الكلية كالحيوان
 والا لسان مثلا ومن العلوم ان مفهوم الكلي ليس بعينه
 مفهوم الحيوان ولا جزء له بل خارج عنه صالح لان يحمل
 على الحيوان وعلى غيره كالانسان والناطق ما تعرض له
 الكلية في العقل وثالثها المجموع المركب من المفهوم والمروض
 واذا تقر هذا فنقول مفهوم الكلي سنة كلياً منطقياً
 لان المنطق انما يبحث عنه ومعرضه سنة كلياً طبيعياً
 لانه طبيعة من الطبايع والمجموع المركب منها سنة كلياً عقلياً
 لعدم تحققه الا في العقل وكذا الا انواع الخمسة من الجنس
 والنوع والفضل والخاصة والعرض العام يعتبر فيها
 الامور الثلاثة المذكورة فمفهوم الجنس وهو المقول
 على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو سنة جنساً
 منطقياً ومروض الجنس اي ما تعرض له الجنسية كالحيوان
 والجسم التامي مثلاً سنة جنساً عقلياً وكذا النوع وسائر
 الكليات الخمس واعلم ان اللام والالف في الانواع عرض
 عن المضاف اليه وهو الضمير العايد الي الكلي اي وكذا
 انواعه الخمسة فالكلي جنس تحت انواع وهي الكليات الخمس

فمنه

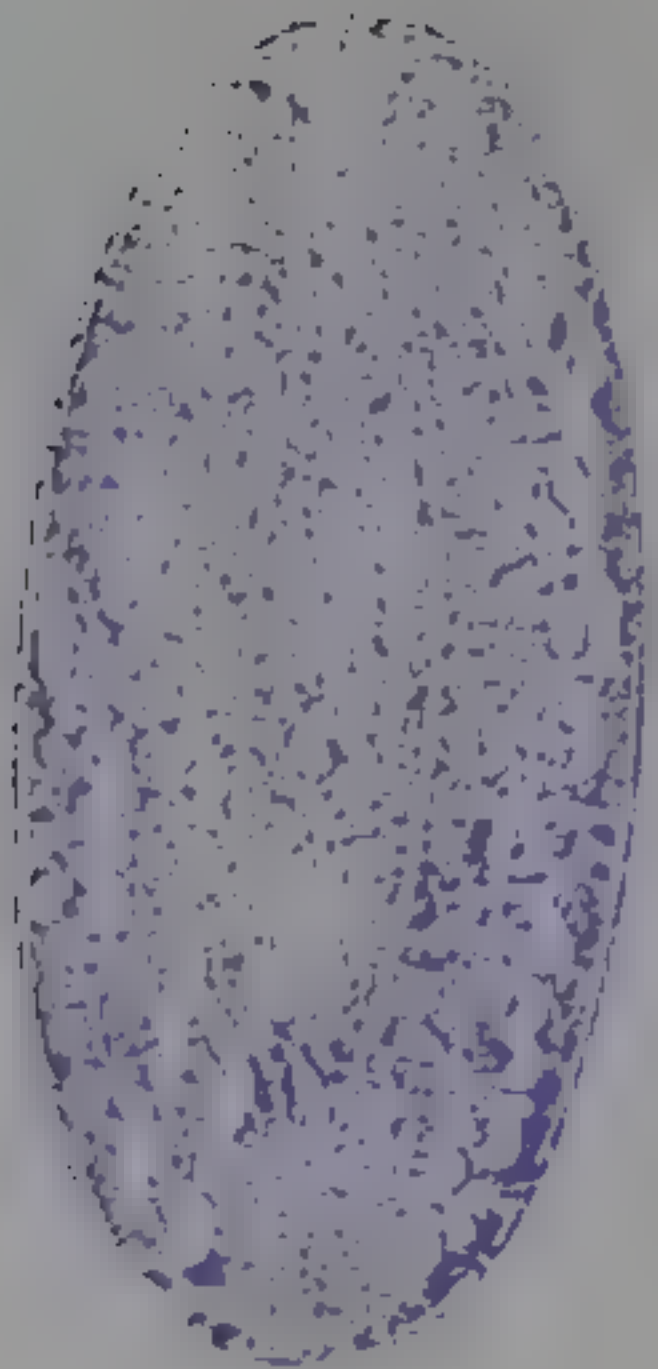
فان قيل اذا كانت الكليات انواعاً يلزم ان يكون الجنس
 نوعاً قلت لا محذور في ذلك فانه نوع باعتبار جنس
 باعتبار والحق وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا بمعنى
 الاستقلال بل بمعنى وجود اشخاصه وافزاده فان
 افرادها اذا كانت موجودة في الخارج وهو جزء
 من الافراد فيكون موجوداً في الخارج تبعاً وضمناً
 واما الكلي المنطقي والعقلي فلم يثبت وجودها
 في الخارج والنظر فيه خارج عن الصناعة فلذا ترك
 البحث عن وجودها فصل في المعرفة واقسامه
 اعلم ان الغرض المنطق معرفة صحة الفكر وفساده
 والفكر اما التحصيل المجهولات التصورية او التصديقية
 فيكون المنطق طرفان تصورات وتصديقات وكل
 منها مبادي ومقاصد فمبادي التصورات الكليات
 الخمس ومقاصدها المعرفة والقول الشارح والمضف
 لما فرغ من مباحث مبادي التصورات شرع في المقامد
 فقال معرفة الشيء ما يقال عليه اي على الشيء لا فائدة تصور
 نقوله ما يقال عليه جنس شامل للمعرف وغيره وقوله لا فائدة
 تصور يخرج ما عداه ولا ينتقض بالجنس والعرض العام
 مع انها يقال ان على الشيء لا فائدة تصور لانه لا يبرأ
 بالتصور تصور بوجه ما والا لجاز ان يكون الا عموماً
 والاخص معرفة لكنه لم يخرج كما ينبغي بل المراد تصور به لكنه

كما في الحلد التام او بوجه يميزه عن جميع ما عداه كما في
غير الحلد التام والجنس والعرض العام وان افاد تصور الشئ
بوجه ما لكن لم يفيد تصوره بالكنة او بوجه يميزه عن
جميع ما عداه ويشترط ان يكون المعرف مساويا للعرف
بحيث يصدق كل منهما على جميع افراد الاخر وكذا يشترط
ان يكون اجلي واوضح من المعرف وانما اشترا ان يكون
مساويا لانه لا يخلو من ان يكون نفس المعرف او غيره
لا سبيل الى الاول لان المعرف معلوم قبل المعرف والشئ
لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرف ثم ذلك
الغير لم يجز ان يكون اعم ولا اخص لما سنذكره فتعين
ان يكون مساويا واذا اشترط ان يكون مساويا اجلي
فلا يصح التعريف بالاعم والاخص والمساوي معرفة
والاخصى وانما لم يجز بالاعم لان المقصود من التعريف
اما تصور المعرف بالكنة او بوجه يميزه عن جميع ما عداه
والاعم لا يفيد شيئا منها وانما لم يجز بالاخص لانه اقل
وجودا في العقل وما هو اقل وجودا في العقل يكون
اخفى وانما لم يجز بالمساوي معرفة لان المعرف يجب ان
يكون اقدم معرفة من المعرف وما يساوي الشئ في المعرفة
والجمالة لا يكون اقدم معرفة فلا تعرف الحركة
بما ليس يسكون لتساوي الحركة والسكون معرفة
وجمالة فان من عرف احدهما عرف الاخر ومن جهل

احدهما جهل الاخر وانما لم يجز بالاخص لان المساوي لما
لم يصح فلا يخفى بطريق الاولى والتعريف بالفصل القريب
حدوبا خاصة رسم فان كان الفصل القريب او الخاصة
مع الجنس القريب فتام اما حدان كان بالجنس والفصل
القريبين واما رسم ان كان بالخاصة والجنس القريب
والاخرى لم يكن كل واحد من الفصل والخاصة من الجنس
القريب بل يكون وحين اومع الجنس البعيد فتاقتص
اما حدان كان بالفصل القريب وحين اوبه والجنس
البعيد واما رسم ان كان بالخاصة وحدها او بها والجنس
البعيد فالمعرف اربعة اقسام الاول الحلد التام وهو
بالفصل والجنس القريبين الثاني الحلد الناقص وهو
بالفصل القريب وحين اوبه وبالجنس البعيد الثالث
الرسم التام وهو بالخاصة والجنس القريب الرابع الرسم
الناقص وهو بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد
ولم يعتبر التعريف بالعرض العام فلا يصح معرفا
لتصوره عن افادة التعريف ولا جز معرفة لانه
لو كان جزا لكان اما مع الخاصة او الفصل ولا فائدة
في ضم مع احدهما فلهذا سقط العرض العام عن التعريف
في التعريفات وانما ذكر في باب الكلليات استيفاء
لاقسام الكل واعلم ان المتأخرين اعتبروا في تعريف
ان يفيد تصور المعرف اما بالكنة او بوجه يميزه عن

جميع ما عداه فلهذا شرطوا المساواة بين التعريف
والمعرف واخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف
اصلا فالتعريف سواء كان تاما او ناقصا لم يجوز بالاعم
والاخص عندهم واما المتقدمون فاعتبروا التصور
بالكثرة او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه يميزه
عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه والامتنياز عن
جميع ما عداه ليس بواجب عندهم فلهذا جوزوا ان
بالاعم والاخص لكن خصصوا هذا الجواز بالتعريف
الناقص دون التام كما قال وقد اجيز في التعريف
الناقص ان يكون اعم من المعرف وهذا اشارة الى
مذهب المتقدمين وهو الصواب عند المحققين
فان قيل كما اجيز في التعريف الناقص كون المعرف اعم
كذلك اجيز ان يكون اخص فلم تركه المصنف قلت
لان قرب الاخص الى المعرف اكثر من قرب الاعم فاذا
جوز التعريف بالاعم يجوز الاخص بطريق اولي
فلهذا لم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم واختصارا
في العبارة وهذا كما قال في تعداد ما لا يقع معرفا
فلا يقع بالاعم والاخص والمساوي معرفة والاخص
فترك المبين مع انه لا يقع معرفا ايضا ولما تركه
بناء على ان التعريف لما لم يجوز بالاعم فالمباين بطريق
الاولي لانه في غاية البعد عن المعرف والحاصل ان

بالاعم والاخص لم يجوز عند المتأخرين مطلقا اي في التعريف
التام والناقص وعند المتقدمين لم يجوز في التعريف التام
ايضا واما في الناقص فجاز كاللفظي اي كالتعريف اللفظي
فانه يجوز ايضا بالاعم والاخص وهو اي التعريف اللفظي
ما يقصده تفسير مدلول اللفظ بان لا يكون اللفظ
واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظ اوضح والاولي
ذلك المعنى كقولك الفئض الفئض والاسد والفقار الخ
وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به افادة تصور غير
حاصل انما المراد تبين ما وضع له اللفظ من سائر المعاني
ليلتفت اليه ويعلم انه موضوع بازائه وخاصه ان
يقصده تفسير صورة حاصلة من بين سائر التصورات
بانها المرادة بلفظ كذا **فصل** في التصديقات
ولما وقع الفراغ عن مباحث التصورات مباديها
ومقاصدها شرع في التصديقات ولها ايضا مبادي
ومقاصد فمباديها القضايا واقسامها واحكامها
ومقاصدها القياس والحجة ولا بد من تقديم المبادئ
لتوقف المقاصد عليها فلذا قدم القضايا وقال
في تعريفها القضية قول يحتمل الصدق والكذب
فالقول وهو اللفظ المركب والمفهوم العقلي المركب
جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التفسيرية
والانشائية والحجربة المشكوكه وبقوله يحتمل الصدق



والكذب يخرج ماعدا القضية وانطبق التعريف عليها
 فان قيل الخبرية المشكوكة محتملة للصدق والكذب
 فتكون داخلية في التعريف قلت المحتمل للصدق والكذب
 هو الحكم والمشكوكة عادية عنه كما عرفت في صدر الكتاب
 فتكون خارجة واعلم ان اطلاق الخبر على المشكوك ليس
 بالحقيقة لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والشكوك
 ليس كذلك بل بالجازا اما باعتبار ان صورته صورة
 الخبر او باعتبار اشتماله على اكثر اجزاء الخبر ثم القضية
 اما حملية او شرطية كما قال فان كان الحكم فيها
 بثبوت شئ لشيئ كقولنا الان ان كاتب والحجوان
 الناطق منتقل بنقل قدميه وزيد عالم ينال فضله
 زيد ليس بعالم او نفيه بالجو عطف على قول بثبوت اي
 ان كان الحكم بثبوت شئ لشيئ كما مر او نفي شئ عنه اي عن
 شئ كقولنا لا شئ من الان ان يحجر حملية اي بالقضية
 حملية وهي اما موجبة ان حكم فيها بالثبوت المذكور
 واما سالبة ان حكم فيها بالنفي المذكور ثم الحملية
 لا بد لها من ثلاثة امور الاول الحكم عليه ويسمى
 المحكوم عليه موصوعا لانه وضع ليجعل عليه الثاني المحكوم
 به ويسمى المحكوم به محموله على الاول الثالث النسبة
 بينها بهما يرتبط الثاني بالاول وكما ان من حق المحكوم
 عليه وبان يعبر عنها بلفظين كذلك من حق النسبة

الحكمة ان يعبر عنها بلفظ دال عليها وذلك اللفظ
 الدال على النسبة يسمى رابطة لدلالة لها على النسبة
 الرابطة تسمية للدال باسم المدلول ثم الرابطة اداة
 لدلالة على النسبة التي هي غير مستقلة لتوقفها
 على المحكوم عليه وبه والدال على المعنى الغير المستقل
 تكون اداة فالرابطة اداة لكها قد تكون في قالب الاسم
 كهو في زيد هو عالم وقد يكون في قالب الكلة ككان في
 زيد كان قائما ومن ما هنا يعلم ان لفظة هو كان
 ليست رابطة حقيقة بل استعيرت للرابطة ولهذا
 قال وقد استعير لها اي للرابطة هو مفعول ما لم يسم
 فاعله لقوله استعير اي قد استعير للرابطة لفظة
 هو كما في المثال المذكور واعلم ان الرابطة لا تنحصر في
 لفظة هو وكان بل كل ما يدل على الربط فهو رابطة
 كحركة الكسر في نحو زيد وير واست في نحو زيد قائم
 است وغيرها ما يدل على الربط والاد اي ان لم يكن
 الحكم في القضية بالثبوت والنفي المذكورين شرطية
 اي بالقضية شرطية فالحملية هي التي حكم فيها بثبوت
 شئ لشيئ او نفي شئ عن شئ والشرطية هي التي حكم فيها
 بغير ذلك كما سيبي من ان الشرطية هي التي حكم فيها بثبوت
 نسبة او نفيها على تقدير نسبة اخرى ان كانت متممة
 وبثنا في نسبتين اولاهما ان كانت منفصلة وثاني

معلوم ومغفول على قل ان الذي ناسه وقف ايدى

الجزء الأول من الشرطية مقدما لتقدمه في الذكر الجزء
الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا للأول من التلويح في التبع
والموضوع في الجملة ان كان شخصا ان يكون جزئيا
حقيقيا نحو زيد عالم زيدا ليس بحر سميت القضية نفسا
وشخصية وان كان الموضوع نفس الحقيقة بان لا
يراد منه الا افراد نحو الحيوان جنس الانسان نوع
طبيعية اي بالقضية طبيعية لان الحكم بالجنسية
والنوعية ليس على افراد الحيوان والاشياء بل
على نفس حقيقتها وطبيعتها ثم القضايا الطبيعية
غير معتبرة في العلوم ولهذا تركها الشيخ الرئيس في
الشفاح حيث تلت القضية وحصر في الشخصية والمحمورة
والهملة والا اي ان لم يكن الموضوع جزئيا حقيقيا
ولا نفس الحقيقة بل يكون الموضوع افراد الحقيقة
فلا نخلو من ان يبين في هذه القضية كية افراد الموضوع
اي كليتها وجزئيتها اولاد يبين فان بين فيها كية افراد
كلا او بعضا فمحورة اي بالقضية محصورة محصورة
افراد الموضوع وهي اما كلية ان يبين كية الافراد كلا
نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانس بحر وجزئية
ان يبين كية الافراد بعضا نحو بعض الحيوان انسان
وليس بعض الحيوان با انسان وكل واحد من الكلية
والجزئية اما موجهة او سالبة فالحصورت اربع

وما اي اللفظ الذي يحصل به البيان اي بيان كية الافراد
كللفظ الكل والبعض في الموجهة الكلية والجزئية
ولفظ لا شئ وليس بعض في السالبة الكلية والجزئية
يسمى سورا لان اللفظ الذي يبين به كية الافراد
ويحيط بها كما ان سور البلد يحصر البلد ويحيط به
والا اي ان لم يبين فيها كية الافراد لا كلا ولا بعضا
نحو الان كان الانسان ليس بكاتب فهملة اي
فالقضية هملة لا محالة بيان كية الافراد فيها
والهملة تلازم الجزئية فانه اذا صدق الان كان كاتبا
صدق بعض الان كان كاتبا لا محالة وبالعكس فهما
متلازمان واعلم ان الموجهة الكلية تستدعي وجود
الموضوع ثم الحكم اما ان يكون على افراد الموضوع
الحقيقة في الخارج الموجودة فيه وهي القضية الخارجية
كقولنا كل كلاب على معنى ان كل ما يصدق عليه كلاب
في الخارج فهو كلاب في الخارج واما ان لا يكون على
الافراد الموجودة في الخارج بل يكون على الافراد القدرة
الوجودية فيه وهي القضية الحقيقية كقولنا كل كلاب
على معنى ان كل ما لو وجد كان كلابا فهو كلاب لو وجد كان
بنا الحكم ليس على افراد الموجود في الخارج بل
على افراد القدرة الوجودية في الخارج سواء كانت
موجودة في الخارج او معدومة ثم ان لم يكن افراد

موجودة في الخارج فالحكم مقصور على الافراد المقدرة
الوجود كقولنا كل عنقا طائر وان كانت موجودة
في الخارج فالحكم ليس مقصورا على افراد الموجودة في
الخارج بل عليها وعلى افراد المقدرة الوجود ايضا
كقولنا كل انسان حيوان واما ان لا تكون على الافراد
الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيجب على الافراد
الموجودة في الذهن فقط وهي القضية الذهنية كقولنا
شريك الباري معدوم فان افراد الموضوع ليست موجودة
في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم امكان التقدير لكن
موجودة في الذهن والى كل ما ذكرنا مفصلا اشار
بجمله بقوله ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا
وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقية او ذهنا فالذهنية
واعلم ان السالبة تقتضي وجود الموضوع ايضا في الذهن
من حيث ان السلب حكم فلا بد له من تصور الحكم عليه
لكن انما يعتبر هذا الوجود حال الحكم اي بمقدار ما يحكم
الحكم بالمحمول على الموضوع كلفظة مثلا وذلك الوجود
الذهني الذي يقتضيه الحكم مغاير للوجود الذي يقتضيه
ثبوت المحمول للموضوع فان الوجود الثاني انما يعتبر
بسبب ثبوت المحمول للموضوع ان دايما قد ايا وان ساعة
نساعة وان خارجا فارجا وان ذهنا فذهنا واما
الوجود الاول الذي يقتضيه الحكم فهو انما يعتبر حال

الحكم كما ذكرنا وهو الوجود الذي يشارك الموجبة والسالبة
في اقتضائه لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثاني
بخلاف السالبة تامل وقد يجعل حرف السلب كلفظة
لا وغيره ليس جزءا من جزء اي من جزء القضية كالموضوع
والمحمول فيتميز جزء القضية الذي جعل حرف السلب جزءا منه
معدولا والقضية معدولة موجبة او سالبة كقولنا
اللاحق جاد والجماد له عالم ولا شئ من اللوحى بعالم او
من العالم بله وحى وقد لا يكون حرف السلب جزءا
له من المحمول ولا من الموضوع فالقضية حينئذ
سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت
سالبة واعلم ان نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية
كانت او سلبية اذا قيست الى نفس الامور اما ان
تكون كيفية بكيفية الضرورة او اللا ضرورة
واما ان تكون كيفية بكيفية الدوام او اللادوم
الى غير ذلك من الكيفيات فاذا قلنا كل انسان حيوان
ونظرنا الى نسبتها في الواقع وجدناها ضرورية واذا
قلنا انسان كاتب وجدنا نسبتها لا ضرورية فالضرورة
واللا ضرورة في المثالين هي كيفية النسبة ثم تلك
الكيفية الثابتة في نفس الامر قد لا يصرح بها
لفظا ولا ملا حظة وقد يصرح بها اما لفظا او
ملا حظة كما قال وقد يصرح بكيفية النسبة فوجهة

أي بالقضية موجهة وما أي الذي يحصل به البينات
 أي بيان الكيفية كالضرورة واللا ضرورة في المتألفين
 المذكورين جهة للقضية فإن كانت القضية مملوطة
 فجهتها لفظ الضرورة واللا ضرورة وإن كانت
 معقولة فجهتها حكم العقل بأن النسبة كيفية بكيفية
 كذا ثم القضايا الموجبة التي يبحث عنها وعن إحكامها
 من العكس والتناقض خمسة عشر منها بسيطة وهي التي
 يكون معناها إما إيجاباً فقط أو سلباً فقط ومنها
 مركبة وهي التي معناها مركب من إيجاب وسلب البسيط
 فثمان كما أشار إلى تعدادها وتعرفها بقوله فإن كان
 الحكم في القضية بضرورة النسبة الإيجابية والسلبية
 مادام إذا الموضوع موجود بضرورة لا شتمالها
 على الضرورة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شيء
 من الإنسان بحراً بالضرورة فإن ثبوت الحيوانية للإنسان
 وسلب البحرية عنه ضروري مادام ذات الإنسان موجودة
 أو مادام وصفه عطف على قوله مادام ذات الموضوع
 أي إن كان الحكم بضرورة النسبة مبادم وصف الموضوع
 موجود أي بشرط وصف الموضوع بشرط عامة كقولنا
 بالضرورة كل كاتب متحرك إلا صابغ مادام كاتباً
 وبالضرورة لا شيء من الكتاب ساكن إلا صابغ مادام
 كاتباً فإن ثبوت التحرك وسلب السكون عنه ليس ضرورياً

مادام ذاته موجوده بل ضروري بشرط الوصف وهو
 الكتابة وأعلم أن ما صدق عليه الموضوع من الأفراد يستحق
 ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع
 وعنوانه والوصف العنوان قد يكون عين الذات إن
 كان عنواناً للنوع كقولنا كل إنسان حيوان فإن مفهوم
 الإنسان عين ماهية أفراده وقد يكون جزأه إن كان
 عنواناً للجنس أو الفصل كقولنا كل حيوان حساس فإن
 مفهوم الحيوان جزء ماهية أفراده وقد يكون خارجاً عنه
 إن كان عنواناً للخاصة أو العرض العام كقولنا كل ضاحك
 أو كل ماش حيوان فإن مفهوم الضاحك والماش خارج عن
 ذات الموضوع أي أفرادهم وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلي بين
 الوصف والذات فليتأمل وإنما سميت مشروطة لا شتمالها
 على شرط الوصف وعامة لكونها أعم من المشروطة الخاصة
 التي تستغرقها في المركبات وقد يقال المشروطة العامة
 على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع أوقات ثبوت
 الوصف للموضوع والفرق بين المعينين أن وصف الموضوع
 إن لم يكن له داخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت
 المشروطة بالمعنى الثاني دون الأول كقولنا بالضرورة
 كل كاتب إنسان مادام كاتباً فإنه حكم بضرورة ثبوت التحول
 للموضوع في جميع أوقات وصف الموضوع فإن ثبوت النسبة
 لذات الكاتب ضروري في جميع أوقات وصفه أي الكتابة



لكن ليس ضروريا له بشرط وصف الكتابة فتصدق المشروطة
 بالمعنى الثاني دون الاول وان كان لوصف الموضوع دخل
 في تحقق ضرورة النسبة فلا يخلو اما ان يكون ذلك الوصف
 ضروريا لذات الموضوع في وقت من الاوقات او لا يكون
 فان كان ضروريا في وقت الاوقات صدقت المشروطة
 بالمعنيين كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا سواء
 اريد بشرط كونه منخسفا او بلوا اعتبار الاشتراط اما صدق
 المشروطة بالمعنى الاول فلا يثبت الا ظلام ضروري
 لذات الموضوع اي القمر بشرط وصفه وهو الانخساف واما
 صدقها بالمعنى الثاني فلا يثبت الا ظلام ضروري
 للقمر في جميع اوقات وصفه اي الانخساف وان لم يكن
 وصف الموضوع ضروريا لذات الموضوع في وقت ما
 صدقت المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني كقولنا
 بالضرورة كل كاتب متحرك الاصاب مادام كاتباً فان
 ثبوت المتحرك ضروري لذات الموضوع اي افراد الكتاب
 بشرط وصفه وهو الكتابة ولكن ليس ضروريا في جميع
 اوقات الوصف اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا
 لذات الموضوع في وقت من الاوقات فالمتحرك التابع للكتاب
 لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا فتصدق المشروطة
 بالمعنى الاول دون الثاني واعلم ان ما ذكره المصنف
 في تعريف المشروطة محتمل كلا المعنيين لان قوله مادام

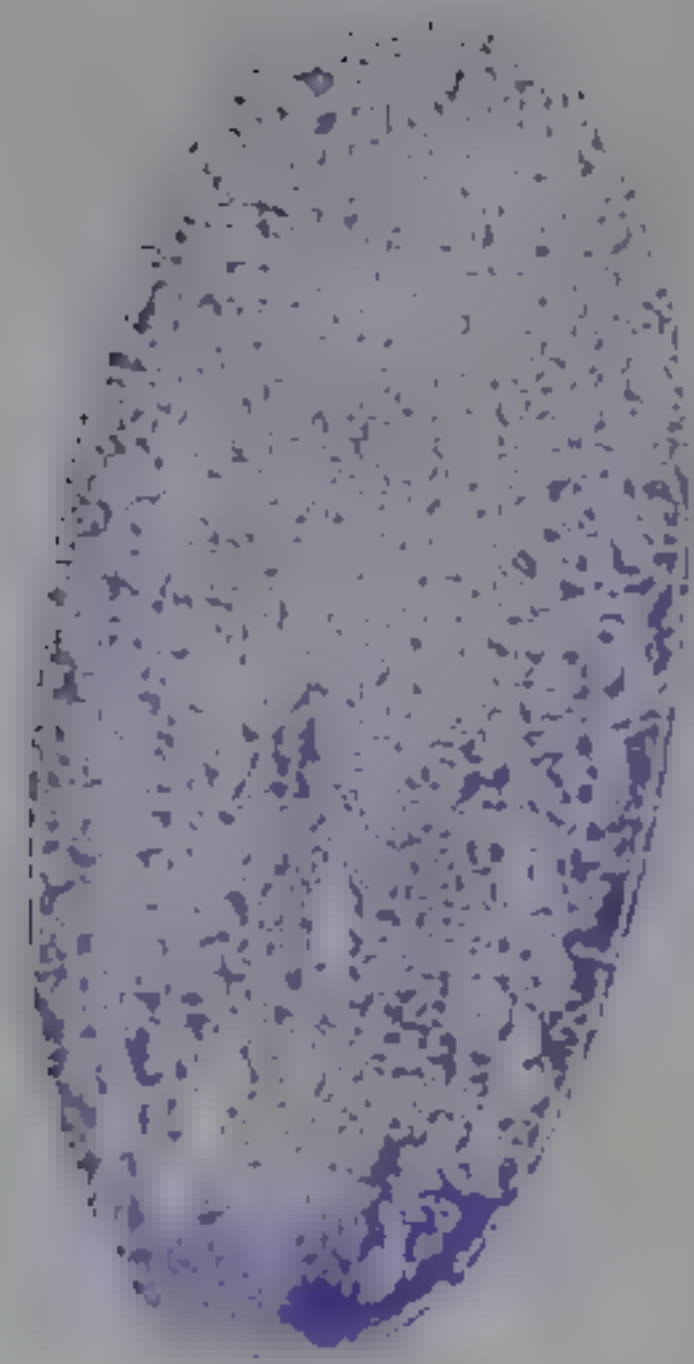
وصفه محتمل ان يراد به بشرط الوصف فيكون مشروطة
 بالمعنى الاول ويحتمل ان يراد به مادام الوصف بلوا اعتبار
 الاشتراط فيكون مشروطة بالمعنى الثاني وفي وقت
 معين عطف على قوله مادام ذات الموضوع اي ان كان الحكم
 بضرورة النسبة في وقت معين فوقيمة مطلقة كقولنا
 بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه
 وبين الشمس ولا شيء من القمر منخسف وقت التربيع
 فان ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنه ضروري في
 وقت معين اي وقت الحيلولة والتربيع وانما سميت
 وقية لا اعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها
 بالادوام او الالاء ضرورة ولهذا اذا قيدت بالادوام
 حذف الاطلاق من اسمها فكانت وقية كما سيحكي في الكتاب
 او غير معين عطف على قوله معين اي ان كان الحكم
 بضرورة النسبة في وقت غير معين فنشئة مطلقة
 كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما
 ولا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما فان ثبوت
 التنفس للانسان وسلبه عنه ضروري في وقت غير
 معين وانما سميت منشئة لاحتمال الحكم فيها كل وقت
 فيكون منشئة الاوقات ومطلقة كما ذكرنا في الوقية
 المطلقة او بدوامها عطف على قوله بضرورة النسبة
 اي ان كان الحكم بدوام النسبة مادام الذات اي مادام

ذات الموضوع موجودة فدائمة لا شتمالها على الدوام كقولنا
كل إنسان حيوان دائما وله شئ من الإنسان بمجرد ما كان الحكم
فيها بدوام ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحيوانية عنه
والفرق بين الدوام والضرورة أن الضرورة تستلزم
الدوام ولو عكس أما الأول فلا نثبت المحمول للموضوع
إذا كان ضروريا يكون دائما لا محالة وأما الثاني فلا ن
ثبوته له قد يكون دائما ومع ذلك يمكن الانفكاك فحينئذ
يثبت الدوام لا الضرورة أو مادام الوصف عطف على
قوله مادام الذات أي أن كان الحكم بدوام النسبة مادام
وصف الموضوع موجودا عرفية عامة ومثالها إيجابا
وسلبا ما قر في المشروطة العامة والفرق بينهما كما لفرق
بين الدائمة والضرورية وإنما سميت عرفية لأنك
إذا قلت له شئ من النائم يستيقظ ولم تذكر مادام نائما
يفهم العرف أن سلب الاستيقاظ عن ذات النائم ليس دائما
بل مادام نائما فلما كان هذا المعنى في سلبتها ما حوذا
من العرف نسبت إليه وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة
التي سيجي في المركبات أو بفعليتها عطف على قوله بضرورة
النسبة أي أن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولو بدوامها
بل يكون الحكم بفعليتها فال مطلقة العامة كقولنا
كل إنسان متنفس لا إطلاق العام ولا شئ من الإنسان
بمتنفس لا إطلاق العام فإن ثبوت التنفس للإنسان

وسلبه عنه ليس ضروريا ولا دائما بل بالفعل أي المحمول
ثابت للموضوع أو مسلوب عنه في الجملة وإنما سميت مطلقة
لأن القضية إذا أطلقت من غير تقييد بالادوام أو
اللا ضرورة يفهم منها فعلية النسبة فسميت القضية
التي حكم فيها بفعلية النسبة مطلقة تسمية للمركب
باسم الدال وعامة لأنها أعم من الوجودية الدائمة
والوجودية اللا ضرورية كما ستعرف في المركبات أو عدم
ضرورة خلوقها أي أن لم يكن الحكم بضرورة النسبة
ولا بدوامها ولا بفعليتها بل يكون الحكم بعدم ضرورة
خلوف النسبة فالممكنة العامة كقولنا كل نار حارة
بلا مكان العام فحكم فيها بعدم ضرورة السلب إذ
السلب خلوف النسبة ولو لم يكن عدم ضرورة السلب
لم يكن الإيجاب ممكنا وكقولنا لا شئ من الحار ياردا بلا مكان
العام فحكم فيها بعدم ضرورة الإيجاب إذ الإيجاب
خلوف النسبة ولو لم يكن عدم ضرورة الإيجاب لم يكن
السلب ممكنا فمعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار
ليس بضروري ومعنى السالبة أن إيجاب البرودة
للحار ليس بضروري وسميت ممكنة لا شتمالها على معنى
الامكان وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التي
ستعرف في المركبات فهذه القضايا المذكورة بسيما
لأن معناها إما إيجاب فقط أو سلب فقط وأما المركبات

فسيح وهي بعينها هي التباين المذكورة لكن مع تقييدها
 باللاودوام الذاتي واللاضرورة الذاتية كما قال
وقد تقييد المشروطة والعرفية العامتان وتقييد
بالوقتيتان اي الوقية والمنشئة المطلقان باللاودوام
الذاتي اي قد تقييد كل واحد من هذين القضايا المذكورة
 باللاودوام الذاتي فتسمى المشروطة العامة المقيدة
 باللاودوام المشروطة الخاصة منصوب على انه مقبول
 يسمى وتسمى العرفية العامة المقيدة باللاودوام العرفية
 الخاصة وتسمى الوقية المطلقة المنشئة المقيدة
 الوقية وتسمى المنشئة المطلقة المقيدة بالمنشئة
 فالمشروطة الخاصة اذ كانت موجبة كقولنا بالضرورة
 كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتركيبها
 من مشروطة عامة موجبة وهي الجزء الاول ومطلقة
 عامة سالبة وهي مفهوم اللاودوام لان ايجاب المحول
 للموضوع اذ لم يكن دائماً كان السلب محققاً في الجملة
 وهو معنى المطلقة العامة السالبة اي قولنا لا شيء
 من الكتابات متحرك الاصابع بالفعل وان كانت سالبة
 كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتابات ساكن الاصابع
 مادام كاتباً لا دائماً فتركيبها من سالبة مشروطة عامة
 هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللاودوام
 لان سلب المحول عن الموضوع اذ لم يكن دائماً كان ايجاباً

متحققة في الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة
 اي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومنها هنا
 تبين ان الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها
 بايجاب الجزء الاول وسلبه فان كان الجزء الاول
 موجباً كانت القضية موجبة وان كان سالباً كانت
 سالبة والجزء الثاني مخالف للجزء الاول في الكيف
 اي لا ايجاب والسلب وموافق له في الكم اي من الكلية
 والجزئية وسيجي لهذا زيادة تحقيق ومثال العرفية
 الخاصة ايجاباً وسلباً ما مر في المشروطة الخاصة
 وتركيبها من العرفية العامة والمطلقة العامة التي
 هي مفهوم اللاودوام كما عرفت وانما قيد اللاودوام
 بالذاتي لان المشروطة الخاصة على ما عرفت
 هي المشروطة العامة المقيدة باللاودوام والعرفية
 الخاصة هي العرفية العامة المقيدة به ايضا ومنع
 تقييد المشروطة والعرفية العامتين باللاودوام
 الوصفي اذ في كل واحد منهما دوام فيكون دواماً
 بحسب الوصف لا بحالة والدوام الوصفي يمنع ان
 تقييد باللاودوام الوصفي بل اذا اردت تقييده بقيد
 صحيح فلا بد ان تقييد باللاودوام الذاتي ويكون الحكم
 حينئذ بضرورة النسبة او دوامها بحسب الوصف
 مقيد باللاودوام بحسب الذات وتسميتها بالخاصة



التي حكم فيها بضرورة البتة
او السلب في وقت

لكنهما اخصر من المشروطة والعرفية العامتين
اللتين عرفتهما في البسائط اذ كل ما وجد الخاصتان
وجد العامتان ولا عكس واما الوقتية فهيات
كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر مختسف
وقت حلوله الارض بينه وبين الشمس لا دائما
فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول
وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وان
كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر
مختسف وقت التربع لا دائما فتركيبها من سالبة
وقتية مطلقة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة
هي مفهوم اللادوام فالوقتية هي التي حكم فيها
بضرورة ثبوت المحول للوضوع او سلبه في وقت
غير معين لا دائما بحسب لذات وتركيبها من موجبة
منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم
اللاودوام ان كانت موجبة ومن سالبة منتشرة
مطلقة وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام
ان كانت سالبة ومثالها ايجابا قولنا بالضرورة
كل انسان متفلس في وقت ما لا دائما وسلبا
قولنا بالضرورة لا شيء من الانسان يتفلس في
وقت ما لا دائما وقد تقيد المطلقة العامة باللا
الذاتية فتسمى الوجودية بالضرورة وهي ان كانت

موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
فتركيبها من موجبة مطلقة عامة هي الجزء الاول وسالبة
ممكنة عامة هي مفهوم اللا ضرورة لان ايجاب
المحول للوضوع اذ لم يكن ضروريا كان هناك عدم
ضرورة الايجاب وهو السالبة الممكنة العامة اي
قولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان
وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك
بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة
عامة هي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة هي مفهوم
اللا ضرورة لان السلب اذ لم يكن ضروريا كان
هناك عدم ضرورة السلب وهو الموجبة الممكنة
العامة اي قولنا كل انسان ضاحك بالامكان
العام واعلم ان تقيد المطلقة العامة وان صح
باللا ضرورة الوصفية الا انهم لم يعتبروا هذا
التركيب ولم يعرفوا احكامه ولهذا قيد اللا ضرورة
بالذاتية او باللاودوام عطف على قوله باللا ضرورة
اي المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللا ضرورة
وتسمى الوجودية اللا ضرورية كما عرفتها وقد يكون
مفيد باللاودوام وتسمى الوجودية اللا ذاتية كقولنا
كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء من الانسان
بضاحك بالفعل لا دائما وتركيبها من مطلقين عامين

اذ الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام
 وقد عرفت ان مفهومه مطلقة عامة فتكون مركبة
 من مطلقتين عامتين لكن احدهما موجبة والاخرى
 سالبة فان الجزء الاول ان كانت موجبة يكون مفهوم
 اللادوام سالبة وبالعكس كما عرفت غير مرة وقد عرفت
الممكنة العامة اي الممكنة العامة وهي التي حكم فيها
 بلا ضرورة الجانب وتسمى حينئذ الممكنة الخاصة
 كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء
 من الانسان بكاتب بالامكان الخاص والمعنى في
 الموجبة والسالبة ان ثبوت الكتابة للانسان
 وسلبها عنه ليس ضروريا فيكون الحكم فيها بلا ضرورة
 الجانبين اي السلب واليجاب وتركيبها من ممكنتين
 عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لكن لا فرق
 بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى بل الفرق انما
 يحصل بحسب التلفظ فان عبرت بالعبارة الاجابة
 موجبة وبالعبارة السلبية فسالبة وهذه
 القضايا الست المذكورة مركبات لان اللادوام
 اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة اشارة
 الى ممكنة عامة مخالفات الكيفية موافقة الكمية
 لما قيد بها فقولها مخالفات الكيفية موافقة الكيفية
 صفتان للمطلقة العامة والممكنة العامة والكيفية

في قوله قد عرفت ان مفهومه
 ممكنة اي ممكنة بالامكان
 ضرورة لان الضرورة لا
 ضرورة لان الضرورة لا
 ضرورة لان الضرورة لا

عبارة عن الايجاب والسلب والكمية عن الكلية والجزئية
 وقوله لما قيد الجار يتعلق بالمخالفة والموافقة ومراعاة
 عن القضية والضهير الذي في قد راجع اليه باعتبار
 اللفظ والضهير المشي فيهما عايدا الى اللادوام واللا
 وحاصل المعنى ان القضايا الست المذكورة مركبات
 لكن منها مقيدة باللا ولام واللا ضرورة واللا ولام
 اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة اشارة الى
 ممكنة عامة مخالفات الكيفية المقيدة بها بحسب الكيفية
 موافقتين بها بحسب الكمية فتكون القضايا المقيدة بها
 مركبات لا شمال معناها على ايجاب ولب فصل
 في اقسام الشرطية والشرطية تنقسم الى متصله متفصله
 وكل واحدة منها تنقسم الى اقسام كما قال الشرطية
 اما متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة
 اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 فانه حكم فيها بثبوت نسبة هي وجود النهار على تقدير
 نسبة اخرى وهي طلوع الشمس وهذه هي المتصلة
 الموجبة او بنفيها عطف على قوله بثبوت نسبة اي المتصلة
 اما حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى وهي الموجبة
 او بنفي نسبة على تقدير اخرى وهي المتصلة السالبة
 واعلم ان ثبوت نسبة على تقدير اخرى عبارة عن الاشارة
 بين النسبتين فالحكم بنفيها يكون عبارة عن سلب

الان

فالمتصلة السالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتصال
لو باتصال السلب فان ما حكم فيها بالاتصال السلب
موجبة لا سالبة فاذا قلنا ليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم فيها
بسلب الاتصال واذا قلنا ان كانت الشمس طالعة
فليس لليل موجود كانت موجبة لان الحكم فيها
باتصال السلب ثم المتصلة سواء كانت موجبة او سالبة
اما لزومية ان كان ذلك الحكم بالاتصال وسلبه
لعلاقة بين المقدم والتالي كالمثالين المذكورين
فان الحكم بالاتصال وسلبه فيهما ليس بحرف اتفاق
المقدم والتالي في الواقع بل لعلاقة بينهما توجب
ذلك والمراد بالعلاقة ما سببه يستلزم المقدم
التالي والاداي ان لم يكن الحكم بالاتصال وسلبه
لعلاقة بل يكون بحرف اتفاق المعدم والتالي فاتفقا
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق في
الموجبة فانه حكم فيها بالاتصال لكن لا لعلاقة
اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار
بل بحرف اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع لانهما
وجدنا كذلك وكقولنا لا سود اللوكا تب ليس البية
اذا كان هذا السود فهو كاتب في السالبة فالو تفاق
الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت الاتفاق والسالبة

هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق وكذا اللزومية الموجبة
حكم فيها بثبوت الزوم والسالبة حكم فيها بسلب الزوم
ومنفصلة بالرفع عطف على قوله متصلة اي الشرطية
اما متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة او نفيها على تفكي
اخرى كما مر واما منفصلة ان حكم فيها بتنا في نسبتين
اولا تنافيا صدقا وكذبا وهي الحقيقية فالمتصلة
الحقيقية هي التي حكم فيها بتنا في نسبتين او عدم
تنافيهما في الصدق والكذب معا وهي اما موجبة
او سالبة فالموجبة حكم فيها بتنا في نسبتين في الصدق
والكذب معا كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد
فان زوجية العدد وفردية متنافيان في الصدق
والكذب اي لا يصدقان ولا يكذبان والسالبة
حكم فيها بعدم تنافيهما في الصدق والكذب
كقولنا ليس البية اما ان يكون هذا اسودا وكاتبيا
فانهما يصدقان ويكذبان فلا منافاة صدقا وكذبا
او صدقا فقط عطف على قوله صدقا وكذبا اي وان
كان الحكم بتنا في نسبتين او عدم تنافيهما في الصدق
فقط فافعة الجمع وهي ايضا اما موجبة او سالبة
فالموجبة هي التي حكم فيها بتنا في الجزئين في الصدق
فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر فانهما لا يصدقان
ولكن يكذبان بان يكون انسانا والسالبة هي التي

حكم فيها بعدم تنافي الجزئين في الصدق فقط كقولنا
ليس اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة ولا جرافاها
يصدقان ولا يكذبان والادكان شجرة او حجر امعا او كذا
فقط عطف على قوله صدقا وكذا اي وان حكم فيها
بتنافي نسبتين او عدم تنافيهما في الكذب فقط فمافاة
الخلو وهي موجبة او سالبة فالموجبة كقولنا اما ان
يكون زبد في البحر ولا يفرق حكم فيها بتنافي الجزئين
في الكذب لان الكون في البحر مع عدم الفرق يصدقان
ولا يكذبان والافرق في البر والسالبة كقولنا ليس
اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر احكم فيها بعدم
تنافي الجزئين في الكذب والادكان شجرة او حجر امعا
فالمفصلة ثلاثة اقسام حقيقة ومافاة الجمع
ومافاة الخلو وكل منها اي من اقسام المفصلة
عنادية ان كان التنافي بين الجزئين لذات الجزئين
كالتنافي بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون
زبد في البحر ولا يفرق فانه لذاته لا لمجرد اتفاقهما
فالعنادية حكم فيها بالتنافي لذات الجزئين اي حكم
بان مفهوم احدهما مناف لمفهوم الآخر والاد اي ان
لم يكن التنافي لذات الجزئين فاتفاقية فهي التي حكم
فيها بالتنافي لذات الجزئين بل لمجرد ان اتفق في الواقع
ان يكون بينهما مافاة وان لم يقتض مفهوم احدهما

ان يكون منافيا لمفهوم الآخر كقولنا لا اسود الا كذا
اما ان يكون هذا اسودا وكذا فانه لا مافاة بين
مفهومين لا اسود والكاتب لكن اتفق تحقق السواد
وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لا انتفاء الكتابة ولا يكذبان
لوجود السواد هذا في الحقيقة واما مافاة الجمع والخلو
فيمكن استخراجها من هذا المثال ثم الحكم بالضرورة
والعناد وغيرهما في الشرطية المتصلة او المنفصلة
ان كان على جميع التقادير من الزمان والادوضاع
ثابتا للمقدم فكلية اي فالشرطية كلية كقولنا
كلما كان زبد انسانا فهو حيوان فالحكم بلزوم الحيوانية
للا انسان ثابت على جميع التقادير من الزمان
والادوضاع الممكنة لاجتماع مع المقدم او بعضها
بالجمع عطف جميع التقادير اي ان لم يكن الحكم على جميع
التقادير من الزمان والادوضاع بل يكون على بعض
التقادير فلا يخلو من ان يكون الحكم على بعض التقادير
والادزمان مطلقا او على بعضها معينا فان كان على
بعضها مطلقا من غير تعيين جزئية نحو قولنا قد يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم بالضرورة
ليس على جميع الزمان والادوضاع بل على بعضها مطلقا
او معينا عطف على قوله مطلقا اي ان كان الحكم على
بعض الزمان معينا فتخصية كقولنا ان جيتني

اليوم اكرمك فاعلم ان الـ وضع والـ زمان في كسرية
 بمنزلة الافراد في المحلية فان كان الحكم بالترزم العناد
 في زمان معين فتخصية ومخصوصة والـ فان كان
 بين كمية الزمان جميعه او بعضه فمحصورة والـ
 قهله وما به بيان الكمية يسمى سورافسور الموجبة
 الكلية من المتصلة كلما ومهما ومتى ومن المتصلة
 دائما وسور السالبة الكلية منها اليسيرة وسور
 الموجبة الجزئية منها قد يكون والسالبة الجزئية
 منها قد لا يكون واطلاق لفظة لوان واما في
 والـ انفصال للـ هال وطرفا الشرطية اي المقدم
 والتالي وان كانا بعد التركيب قضية واحده لهما
 في الـ اصل قضيتان اما حملتان كقولنا كل ما كان
 الشئ انسانا فهو حيوان واما ان يكون العدد
 زوجا او فردا او متصلا كقولنا كلما اذا كان
 كان الشئ انسانا فهو حيوان فكلما كان لم يكن الشئ
 حيوانا فهو لم يكن انسانا واما ان يكون ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود واما ان كانت الشمس طالعة
 لم يكن النهار موجودا او منفصلتان كقولنا كلما
 كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فربما
 اما ان يكون منقسما بنسب او غير منقسم واما
 ان يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا واما

ان يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا او
 مختلفتان في الحمل والـ اتصال والـ انفصال بان يكون
 طرفا اما محلية ومتصلة او جمالية ومنفصلة
 او متصلة ومنفصلة والـ امثلة غير خافية على
 المتأمل ثم طرفا الشرطية وان كانا قبل التركيب
 قضيتين تامتين الوانها خرجتا بزيادة اداة
 او الـ انفصال عن التمام فان قلنا الشمس طالعة
 قضية فتكون تامة في الـ فادة لكن اذا اردنا
 اداة الاتصال عليه وقلنا ان كانت الشمس طالعة
 خرجت عن ان يكون قضية فتكون خارجة عن التمام
 بزيادة اداة الاتصال وكذا قلنا العدد زوج
 قضية وبزيادة اداة الانفصال عليه خرجت
 عن التمام ولقد فرغنا عن تعريف لقضاياها ونقسمها
 الى الاقسام فحان لنا ان شرع في بيان الاحكام
 وعلى الله التوكل وبه الاعتصام فصل
 في التناقض وهو حقيق بالتقدم على سائر الاحكام
 لتوقف غيره عليه فلذا قدمه وقال في تعريفه
التناقض اختلاف قضيتين خرج اختلافهما
 وفرد وقضية ثم الاختلاف قد يكون بحيث يلزم
 لذاته من صدق كل من القضيتين كذب الاخرى
 ومن كذب كل صدق الاخرى وقد لا يكون كذلك

ويقول بحيث يلزم لذاته اي لذات الاختلاف صدق
 كل من القضيتين كذب الاخرى وبالعكس خرج
 الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك فانه لا يوجب
 تحقق التناقض كما لا خلاف في الذي بين قولنا زيد
 ساكن زيد ليس بمحرك فانه لا يوجب تحقق التناقض
 لصدق كل من القضيتين وكما لا خلاف في الذي بين
 قولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فانه وان لم يمتنع
 صدق كل كذب الاخرى وبالعكس لكن لا لذات
 الاختلاف بل بواسطة ان ايجاب احدهما في قوة
 ايجاب الاخرى وسلب احدهما في قوة سلب الاخرى
 وكما لا خلاف في الذي بين الموجبة والسالبة الكلية
 او الجزئية نحو قولنا كل انسان حيوان ولا شئ
 من الانسان بحیوان وبعض الانسان حيوان
 وبعض الانسان ليس بحیوان فانه وان لم يمتنع
 ذلك لكن لا لذات الاختلاف بل لمخصوص المادة
 ولو كان لذات الاختلاف لزم تحقق التناقض
 في كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك فخرج ما عدا
 التناقض عن التعريف وانطبق عليه ثم بين الاختلاف
 باعتبار تحقق التناقض فقال ولا بد في التناقض
 من الاختلاف في اي اختلاف في القضيتين في كيف
 اي لايجاب والسلب وفي الكم اي الكلية والجزئية

ولا بد

وفي الجملة اي الضرورة والامكان والاطلاق والدوام
 وغيرها من الجهات فالتقيتان ان كانتا شخصيتين
 فلا بد من الاختلاف في كيف وان كانتا محصورتين
 فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الكم لصدق الجزئيتين
 وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها
 اعم وان كانتا موجهتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف
 في الجملة لصدق المكنيتين وكذب الضروريتين في
 مادة الامكان واعلم ان المهلة من المحصورات
 في الحقيقة لما مر منها في قوة الجزئية فحكمها كحكمها
 ولا تحاد بالجزء عطف على قوله الاختلاف في اي كما لا بد
 في تحقق التناقض من الاختلاف في الامور الثلاثة المذكورة
 وهي كيف والكم والجملة كذلك لا بد من الاتحاد فيما
 عداها اي فيما عدا كيف والكم والجملة فلا بد في التناقض
 من الاختلاف في اتحادها الاختلاف في نفي الامور
 الثلاثة المذكورة واما الاتحاد فيما عداها واختلف
 في ذلك فقليل يجب له اتحاد في ثمانية اشياء المحمول
 والموضوع والرتبان والمكان والاضافة والشرط
 والقوة او الفعل والجزء او الكل فلا يتناقض زيد
 قائم عمرو وليس بقائم لا خلاف في الموضوع ولا زيد قائم
 زيد ليس بقائم لا خلاف في المحمول ولا زيد قائم اي
 ليد زيد ليس بقائم اي نهالا لا خلاف في الرتبان ولا زيد قائم

اي في السجدة زيد ليس بقايم اي في السجدة لا خلاف في المكان
 ولا زيد اب اي بكر زيد ليس باب اي لعمري لا خلاف في الالة
 ولا الجسم مفرق للبصري بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق
 للبصري بشرط كونه اسود لا خلاف في الشرط ولا الخمر
 في الدن مسكراي بالقوة في الخمر في الدن ليس مسكراي
 بالفعل لا خلاف في القوة والفعل ولا الرنخي اسود اي
 بعضه الرنخي ليس باسود اي كله لا خلاف في الكل والجزء
 فهذه الوحدات الثمانية التي ذكرها القدامى في تحقيق
 التناقض واما عند المتأخرين فيمكن وجودها في حدة
 الموضوع ووحدة المحل والوحدة الباقية مندرجة
 فيها فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة
 الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة وكيفية
 والفعل مندرجة في وحدة المحل وذلك ظاهر عند
 المتأمل وعند المحققين ان المعبر في تحقيق التناقض
 وحدة النسبة الحكيمة حتى يرد الايجاب والسلب
 على شئ واحد فان وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية
 وعدم وحدة الشئ من الوحدات تستلزم اختلاف
 النسبة والافلا وحصرها ذكره لا رتفاع التناقض
 باختلاف الالة بخزنيكا تباي بالقلم الواسطي زيد
 ليس بكتاب اي بالقلم التركي والعلة غير البخار عامل
 اي السلطان غير عامل اي غيره والمفعول به بخزنيكا

ضارب اي عمرو ازيد ليس بضارب اي بكر او الميز بخزنيكا
 عشرون اي درهما ليس عندي عشرون اي دينار الي
 غير ذلك واعلم ان كيفية التناقض في القضايا الغير
 الموجهة معلومة بمجرد الاختلاف في الكيف والكم
 واما القضية الموجهة فلا يعلم حالها بمجرد الاختلاف
 في الكيف والكم والمهمة اذ الجهات كثيرة لا تعرف ان
 هذه المهمة مثلا مناقضة لاي جهة فلهذا بين
 حال القضايا الموجهة دون غيرها فقال والنقيض
للضرورة هو الممكنة العامة لان اثبات الضرورة
 في جانب الايجاب وهو مفهوم الضرورية الموجهة
 مناقض لسلب الضرورة عن الايجاب وهو مفهوم السالبة
 الممكنة وكذا اثبات الضرورة في جانب السلب وهو
 مفهوم الضرورية السالبة مناقض لسلب الضرورة
 عن جانب السلب وهو مفهوم الموجهة الممكنة و
 النقيض للدائمة هو المطلقة العامة لان الايجاب
 في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة الموجهة ينافي
 السلب في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة
 السالبة وكذا السلب في كل الاوقات وهو مفهوم
 الدائمة السالبة ينافي الايجاب في بعض الاوقات
 وهو مفهوم المطلقة الموجهة والنقيض للمشروطة
 العامة هو الجينية الممكنة التي حكم فيها بسلبها

بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم وهي قضية بسيط لم
 تذكر في البسيط واجتبع اليها في تقيض بعض البسيط ونسبها
 الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورة
 فكما ان الضرورة الذاتية تنافي الامكان الذاتي كذلك
 الضرورة الوصفية تنافي الامكان الوصفي ومن هاهنا
 يعلم ان تقيض الوقية المطلقة هو الممكنة الوقية لان
 الضرورة بحسب الوقت المعين يناقض سلبها بحسب ذلك
 الوقت وكذا تقيض المنشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة
 لان الضرورة في وقت ما يناقض سلبها في جميع الاوقات
 والتقيض للعرفية العامة هو الحينية المطلقة التي حكم
 فيها بفعلية النسبة في بعض اوقات وصف الموضوع ونسبها
 الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة
 فكما ان الدوام الذاتي يناقض الاطلاق الذاتي كذلك الدوام
 الوصفي يناقض الاطلاق الوصفي هذا نقا يض البسيط واما
 التقيض للمركب فهو المفهوم المرددين تقيض الجزئين والمفهوم
 المردد باحقيقة منفصلة مانعة الخلو مركبة من
 تقيض الجزئين فيكون طريق اخذ تقيض المركبة ان يحلل
 المركب بالجزئين ويؤخذ لكل جزء تقيضه ويركب من تقيض
 الجزئين منفصلة مانعة الخلو يقال اما هذا التقيض
 واما ذلك ثم من احاط بحقايق المركبات وتقايض
 البسيط لا ينبغي عليه طريق اخذ تقيض المركبة وان

غم عليه فليست الى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة
 عامة موافقة لا صل القضية في كيف ومن مطلقة
 عامة مخالفة له في كيف ايضا فان تقيضها اما الحينية
 الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة لان تقيض
 الجزء الاول اي المشروطة العامة الموافقة هو
 الحينية الممكنة المخالفة وتقيض الجزء الثاني اي المطلقة
 العامة المخالفة هو الدائمة الموافقة فاذا قلنا
 بالضرورة كل كاتب يتحرك الا صابغ مادام كاتباً لا ديماً
 فتقيضها اما ليس بعض الكاتب يتحرك الا صابغ بالامكان
 الحيني واما بعض الكاتب يتحرك الا صابغ ديماً وهذا
 هي المنفصلة مانعة الخلو المركبة من تقيض الجزئين
 واطلاق التقيض على هذا المفهوم المردد باعتبار انه
 لا زم مساو للتقيض لا باعتبار انه تقيض حقيقة
 اذ تقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء في القضية
 المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين
 بالاجاب والسلب فتقيضها رفع ذلك المجموع والمفهوم
 المردد ليس نفس الرفع لكنه لا زم مساو له تامل
 ثم هذا المفهوم المردد انما هو تقيض المركبة الكلية
 لكن في المركبة الجزئية لا يكفي في تقيضها ما ذكرنا
 من المفهوم المردد بل الحق في تقيضها ان يرددين
 تقيض الجزئين بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع

لا يغلو عن نقيض الجزئين وانما لا يكفي المفهوم المردود في نقيض
 المركبة الجزئية بخلاف كذب الجزئية والمفهوم المردود معاً
 ولبنينه في مادة الوجودية اللادائمة ليقاس سائر
 القضايا عليها فنقول من الجائز ان يكون المحمول ثابتاً
 دايماً لبعض افراد الموضوع مسلوباً دايماً عن افراد
 الاخر كما يحول مثلاً فانه ثابت دايماً لبعض افراد الجسم
 مسلوب دايماً عن بعض اخر ففي هذه المادة تكذب
 الجزئية اللادائمة والمفهوم المردود معاً اما كذب الجزئية
 اللادائمة اي قولنا بعض الجسم حيوان دايماً فلا نفي
 الجزئية اللادائمة ان يكون بعض افراد الموضوع بحيث
 يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه اخري ولا شيء من
 افراد الموضوع في المادة المفروضة كذلك اذ ليس
 من افراد الجسم بحيث يثبت له الحيوان تارة ويسلب عنه
 اخري فتكذب الجزئية اللادائمة واما كذب المفهوم
 المردود فلكذب الموجبة والسالبة الكليتين اللتين
 ركب المفهوم المردود منهما اما كذب الموجبة الكلية
 اي قولنا كل جسم حيوان دايماً فلا ن المحمول مسلوب
 دايماً عن بعض افراد الجسم فكيف يكون ثابتاً لجميعها
 واما كذب السالبة الكلية اي قولنا لا شيء من الجسم
 حيوان دايماً فلا ن المحمول ثابت دايماً لبعض افراد الجسم
 فكيف يكون مسلوباً دايماً عن جميعها واذ اكدب الموجبة

والسالبة الكليتان كذب المفهوم المردود لا محالة لانه مركب
 منها فتبين ان المفهوم المردود لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية
 بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيض الجزئين لكل واحد
 واحد من افراد الجسم اما حيوان دايماً او ليس بحيوان دايماً
 وهذا نقيض المركبة الجزئية اي قولنا بعض الجسم حيوان
 لا دايماً لانه اذا لم يصدق ان بعض افراد الجسم بحيث يثبت
 له المحمول تارة ويسلب عنه اخري صدق ان كل واحد من افراد
 الجسم اما يثبت له الحيوان دايماً او يسلب عنه دايماً فامل
 في العكس المستوي والعكس يطلق على المعنى
 المصدري اي بتدليل القضية وعلى القضية الحاصلة
 بالتدليل كما يقال مثلاً عكس الموجبة الكلية موجبة
 جزئية والمصنف اجري الكلام على الاصطلاح الا ان
 فقال العكس المستوي بتدليل طرفي القضية مع بقاء
الصدق والكيف والمراد بالتدليل جعل الموضوع
والمقدم محمولاً وتالياً وجعل المحمول والتالي موضوعاً
ومقدماً كقولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الكائنات
 الانسان وفي كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة
 موجودة قد تكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت
 النار موجودة والمراد ببقاء الصدق ان لا يصلح لو كان
 صادقاً كان العكس صادقاً قال ان العكس لازم للقضية
 فلو فرض صدق القضية لازم صدق العكس والا لزعم صدق

المعلوم بدون اللزوم ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم
 من كذب المعلوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان
 كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان
 حيوان واراد بقاء الكيفان الاصل لو كان حيا كان
 العكس ايضا موجبا وان كان سالبا فسالبا واذا
 فرغ من تعريف العكس شرع في مسأله فقال والموجبة
 كلية كانت اوجزئية انما تنعكس اي لا تنعكس الا
 جزئية وانما لم تنعكس كلية بجواز عموم المحمول والتالي
 في بعض المواد كقولنا كل انسان حيوان وكلما كانت
 النار موجودة كانت الحوارة موجودة فلما انعكسا
 كليتين لزم حمل الاخص على كل افراد الاعم في المحلية
 واستلزم الاعم الاخص في الشرطية وكلها محالة
 اما حمل الاخص على كل افراد الاعم فظاهر واما استلزم
 الاعم للاخص فلانه لو استلزم الاخص لزم ان يوجد
 الاخص كلما وجد الاعم وذلك بين البطلان واذ اثبت
 عدم انعكاس الموجبة الى الكلية في مادة واحدة ثبت
 عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا لان معنى عدم
 انعكاس القضية ان لا يلزمها العكس لزوما كلياً
 يتحقق بالتخلف في صورة واحدة بخلاف انعكاس القضية
 فان معناه ان يلزمها العكس لزوما كلياً وذلك
 لا يتبين بمجرد صدق العكس مع القضية في مادة واحدة

مفعول له على فاعله اذن ناقصه وقف اي لا يمتد

بل يحتاج الى برهان منطلق على جميع المواد فافهم والسالبة
 الكلية تنعكس سالبة كلية والاى ان لم تنعكس كلية
 لزم سلب الشئ عن نفسه بانه انه اذا صدق الشئ
 من الانسان يحرج ان يصدق لا شئ من الحيوان
 والا فليصدق نقيضه وهو بعض الحيوان بانه
 الى الاصل هكذا بعض الحيوان ولا شئ من الانسان
 يحرج لينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس يحرج وهو
 محال والمحال ناشئ من نقيض العكس فالعكس حق
 واما السالبة الجزئية فهي لا تنعكس صلا ولا
 الى كلية ولا الى جزئية بجواز عموم الموضوع او المقدم
 في بعض المواد كما في ليس بعض الحيوان باسنان فان الموضوع
 فيها اعم فلما انعكست لزم انتفاء العام عن الخاص
 وهو محال لانه صدق الخاص بدون العام هذا
 الحكم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الائمة
 اي الضرورية والدايمة والعامة اي المشروطة
 والعرقية حينية مطلقا لانه اذا صدق كل ج
 ب باحدى الجهات الاربع اي بالضرورة او دائما
 او مادام ج وجب ان يصدق بعض ج ج حين هو
 والا فلا شئ من ج ج مادام ب وبضمها الى الاصل
 هكذا كل ج ب باحدى الجهات المذكورة ولا شئ من
 ب ج مادام ب لينتج لا شئ من ج ج بالضرورة او

دائما او مادام ج وهو محال ناش عن نقيض العكس فالعكس
 حق وتنعكس المشروطة والعرفية الخاصتان حينية
 لادائية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب
 مادام ج لا دائما صدق بعض ج حين هو ب لا دائما
 اما الحينية المطلقة وهي بعض ج حين هو ب
 فلكونها لازمة للمشروطة والعرفية العامتين
 لازم الخاصتين واما اللادوام وهو بعض ب ليس
 ج بالاطلاق فلانه لو كذب يصدق كل ب ج دائما
 ونضمها صغرى الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا
 بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج ينتج كل ب ب
 دائما ثم نضمها صغرى الى الجزء الثاني من الاصل وهو
 قولنا لا شئ من ج ب بالاطلاق العام ينتج لا شئ
 من ب ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين تنعكس
 التوقيتان اي الوقتية والمنشئة والوجوديتان
 اي اللادائية واللا ضرورية والمطلقة العامة مكافئة
 عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس
 المذكورة فبعض ج بالاطلاق ولا فلا شئ من ب ج
 دائما وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج دائما وانه
 محال ولا عكس للمكتبتين العامة والخاصة على منذهب
 الشيخ فانه يشترط في وصف الموضوع ان يكون ثابتا
 للموضوع بالفعل فعلى هذا يكون مفهوم كل ج ب بالاطلاق

نحو

ان كل ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومن الجائز ان يكون
 ب بالامكان فلا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا
 يصدق في عكس بعض ما هو ب بالفعل ج بالامكان
 واما على مذهب الفارابي فجاز انعكاسها كقسمها
 لانه لم يشترط في وصف الموضوع ثبوته للموضوع
 بالفعل بل اكتفى بالامكان فيكون مفهوم كل ج ب
 ان كل ما هو ج بالامكان ب بالامكان وتنعكس
 الى بعض ما هو ب بالامكان ج بالامكان ومن السوال
 تنعكس الدائمتان دائمة لانه اذا صدق بالضرورة
 او دائما لا شئ من ج ب فدايما لا شئ من ب ج والاد
 فبعض ب ج بالاطلاق وهو مع الاصل ينتج بعض
 ب ليس ب وانه محال وتنعكس المشروطة والعرفية
 العامتان عرفية عامة لانه اذا صدق بالضرورة
 او دائما لا شئ من ج ب مادام ج صدق لا شئ من ب
 ج مادام ب والاد فبعض ب ج حين هو ب وهو مع
 الاصل ينتج بعض ب ليس ب وانه محال وتنعكس
 المشروطة والعرفية الخاصتان عرفية لادائية
 في البعض والعرفية اللادائية في البعض قضية مركبة
 من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية اما
 العرفية العامة في الجزء الاول واما المطلقة العامة
 الجزئية فهي مفهوم اللادوام في البعض واذا عرفت

ذلك فقول الخاصان تنفستان الى العرفية العامة
المقيدة بالادوام في البعض لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما لا شئ من ج ب مادام ج لا دائما صدق
لا شئ من ج ب مادام ب لا دائما في البعض اما صدق
العرفية العامة وهي لا شئ من ج ب مادام ب
فكرونها لازمة للعامين ولازم العام لازم
الخاص واما صدق الادوام في البعض فلا نه لو لم يصدق
بعض ج ب بالفعل لصدق لا شئ من ج ب دائما وقد
كان كل ج ب بالفعل بحكم الادوام الاصل وانما
لم تنفكسا الى العرفية العامة المقيدة بالادوام
في الكل لان الادوام في السالبتين الكليتين اشارة
الى مطلقة عامة بوجبة كلية والموجبة الكلية تنفكس
جزئية تامل والبيان في الكل اي بيان انعكاس جميع
القضايا المذكورة من الموجبة والسالبة افي قبض
العكس مع الاصل ينتج الحال وهذا البيان يسمى
بالخلف وهو اناب المطلوب بابطال نقيضه على ما يجي
في القياس وحاصله انه لو لم يصدق العكس لصدق
نقيضه وهو مع الاصل ينتج الحال كما ذكرنا غير مرة
والحال ناش من نقبض العكس فيلزم صدق العكس ولا
عكس للبيان من القضايا السالبة وهي الوقتيان
والوجوديان والممكنان والمطلقة العامة وانما

انفكسا

لا تنفكس هذه القضايا بالنقض اي بسبب النقض الوارد
على الانعكاس وذلك ان الوقتية اخص تلك القضايا
المذكورة وهي لا تنفكس فلا تنفكس القضايا المذكورة
لانه اذا لم ينفكس الاخص لم تنفكس الاعم اما ان
الوقتية اخص القضايا المذكورة فيظهر بادي
تامل واما انها لا تنفكس فلصدق قولنا لا شئ
من القمر ينخسف وقت التربع لا دائما مع كذب بعض
المخسف ليس بقربا لا مكان العام الذي هو عم
البحوث واما انه اذا لم ينفكس الاخص لم ينفكس
الاعم فلا نه لو انفكس الاعم لا تنفكس الاخص
لان العكس لازم القضية ولازم الاعم لازم
لاخص واعلم ان القضايا الموجهة الموجبة كلية
كانت اوجزئية تنفكس موجبة جزئية الا الممكنان
فانها لا تنفكسان على مذهب الشيخ واما السوالب
فان كانت كلية فست منها تنفكس وهي الدائمتان
والعامتان والخاصتان وسبع منها لا تنفكس
وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنان
والمطلقة العامة وان كانت جزئية فلا تنفكس
منها الا المشروطة والعرفية الخاصان فقط
فانها تنفكسان عرفية خاصة والبيان في انعكاس
هاتين القضيتين هو الا فتراض وذلك طريق اخر

في اثبات العكس ومحصله فرض ذات الموضوع شيئا
معينا وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم
العكس وسند ذكر هذا البحث زيادة محقق في عكس
النقيض فان قلت قد ذكر المصنف في اول الفصل
ان السالبة الجزئية لا تنعكس وانت صرحت بانعكاس
الخاصتين من السالبة الجزئية قلت اراد المصنف
بعدم انعكاس السالبة الجزئية انها لا تنعكس بحسب
الكم ونحن نثبت انعكاسها بحسب الجهة فلا تضاد
ويدل على صحة هذا التوجيه قول المصنف وانما
الجهة ويمكن ان يقال معنى قوله والسالبة الجزئية
لا تنعكس ان لا يلزمها العكس لزوماً كلياً وذلك
يتحقق بعدم انعكاسها في صورة واحدة فقط
ولا يقضي عدم انعكاسها مطلقاً **فصل**
عكس النقيض بتبديل نقيضي الطرفين بان يجعل
نقيض الجزء الاول ثانياً ونقيض الجزء الثاني اولاً مع
بقاء الصدق والكيف فقولنا كل ج ب العكس
بعكس النقيض الى كل ما ليس ب ليس ج وهذا على رأي
المتقدمين او جعل بالرفع عطف على قوله بتبديل
اي عكس النقيض اما بتبديل نقيضي الطرفين مع بقاء
الصدق والكيف على ما اختاره المتقدمون او جعل
نقيض الجزء الثاني اولاً وعين الاول ثانياً مع مخالفة

جاء

الكيف وبقاء الصدق على رأي المتأخرين فقولنا كل ج
ب انعكس عندهم الى لا شيء مما ليس ب ج وقد عرفت معنى
بقاء الصدق والكيف في العكس المستوي فلا نغيد
واما معنى مخالفة الكيف فهو ان الاصل ان كان ج ب
كان العكس سالباً وان كان سالباً فوجباً عليك
بتضع المثال لتطلع على حقيقة المقال وحكم الموجب
ههنا اي في عكس النقيض حكم السواب في العكس المستوي
وبالعكس حتى ان الموجب الكلية ههنا تنعكس موجبة
كلية والجزئية لا تنعكس مطلقاً والسالبة كلية كانت
اجزئية تنعكس جزئية واعلم ان هذا الحكم الذي سيجي
بعد انما هو في عكس النقيض على رأي المتقدمين لا المتأخرين
وانما لم يذكر عكس النقيض المعبر عن المتأخرين امّا
لان عكس النقيض بالمعنى الذي ذكره المتأخرون غير
مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في
حواشيه واما لان حكم القضايا في عكس النقيض
المعبر عن المتأخرين ليس حكمها في المستوي فلو شرع
فيه لا يحتاج الى تطويل الكلام اذ لا يمكنه الاحاطة
على العكس المستوي فلهذا تركه اهتماماً بشان الاختصار
واحتراز عن التطويل والكثارة والبيان في انعكاس
القضايا بعكس النقيض هو البيان المذكور في انعكاسها
بالعكس المستوي من غير فرق وكذا النقيض الوارد على

انعكاس القضاء بها هو النقص الوارد على انعكاسها
ثم فكل قضية تنعكس في العكس المستوي بدليل تنعكس
هذه القضية في عكس النقيض بعين ذلك الدليل
وكل قضية لم تنعكس ثم بسبب نقص لم تنعكس هنا
ايضا بسبب ذلك النقص وعليك الاعتبار والاحتياط
فيما اعطيناك من القانون الكلي لكن لا تفعل عما ذكرنا
من ان حكم الموجباتها حكم السوال في العكس المتبني
وبالعكس وبين انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية
هنا ومن السالبة الجزئية ثم اي في العكس المستوي
الى العرفية الخاصة ببيان اخر غير البيان المذكور
في العكس المستوي وحاصل المعين انه قد بين انعكاس
الخاصيتين من الموجبة الجزئية هنا اي في عكس النقص
وانعكاس الخاصيتين من السالبة الجزئية ثم اي
في العكس المستوي الى العرفية الخاصة لكن البيان
في انعكاسها غير البيان الذي ذكره المصنف في العكس
المستوي وهو الخلف بل البيان هو انه فراض الذي
ذكرت ثم منه قبل الشروع في عكس النقيض والبيان
ذلك في العكس المستوي اولاً ثم في عكس النقيض ثانياً
فنقول اذا صدق بالضرورة او دائماً ليس بعض
ب مادام ب لا دائماً ليس بعض ب مادام ب لا دائماً
لا نافرض الموضوع وهو بعض ب فدفع وهو ظاهر

ورد بحكم لود واما الاصل لان مفهوم اللادوام ان
بعض ب بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض فدفع بحكم
اللاودوام وليس ب مادام ب والادكان ب حين
هو ب فيكون ب حين هو ب وقد كان ليس ب مادام ب
هذا خلف واذا صدق الباء والجيم على وتنا فيا فيه اي
متى كان ب لم يكن ب ومتى كان ب لم يكن ب صدق ليس
بعض ب مادام ب وهو الجزء الاول من العكس ولما
صدق على دانه ب بالفعل صدق بعض ب بالفعل
وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس الجزئية هذا
في انعكاس الخاصيتين من السالبة الجزئية بالعكس
المستوي واما انعكاسها من الموجبة الجزئية بعكس
النقيض فيانه بالطريق المذكور ان يقال اذا صدق
بالضرورة او دائماً بعض ب مادام ب لا دائماً
فبعض ما ليس ب ليس ب مادام ليس ب لا دائماً
لا نافرض الموضوع فدفع ليس ب بالفعل بحكم لود واما
الاصول ان مفهوم اللادوام ان بعض ب ليس
هو ب بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض فدفع
ب بحكم اللادوام وليس ب مادام ليس ب والادكان
كان ب حين هو ليس ب فيكون ليس ب مادام ب
وقد كان ب مادام ب هذا خلف ودفع بالفعل
وهو ظاهر واذا صدق على انه ليس ب وان ليس ب

ما دام ليس بصدق بعض ما ليس بليس صحيحا
دام ليس بوهذا هو الجزء الاول من العكس ولما
صدق على دانهج بالفعل فبعض ما ليس بليس بالفعل
وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئية
فصل في القياس ولما فرغ عن مبادي التصديقا
شرح في مقاصدها وهي باب القياس فقال القياس
قول مؤلف من قضايها يلزمه لذاته قول آخر فالقول
وهو المفهوم المركب العقلي والملفوظ جنس يشمل
القياس وغيره من القضية البسيط والمركبة والاشتمال
والتشيل وقياس المساواة وقوله مؤلف من
قضايها يخرج القضية البسيطة المستلزمة لعكسها
او عكس تقيضا فانها ليست مؤلفة وقوله يلزمه
يخرج الاستقراء الغير التام والتشيل فانها وان
كانا مؤلفين من القضايها لكن لا يلزمهما قول آخر
لكونهما ظنيين كما سيجي وقوله لذاته يخرج قياس المساواة
وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحمول اوليها
يكون موضوع الاخرى كقولنا مساو لب وب
مساو لـج فانه يستلزم ان يكون مساو لـج لكن
لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية هي ان كل
مساوي مساوي مساو ولهذا لم يتحقق ذلك
الاستلزام الا حيث يصدق هذه المقدمة وحيث

لا فلا كافي قولنا النصف ب وب نصف ج لم يلزم منه
ان انصف ج لان نصف النصف لا يكون نصف باقي
في التعريف القضية المركبة المستلزمة لعكسها
او عكس تقيضا فان المراد بالقضايها فوق قضية
واحدة وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن الا ان
يقال المراد بالقضايها المستقلة التي عبرتها عن الحكم
الايجابي والسلبى بعبارة مستقلة والقضية
المركبة ليست كذلك اذ لم يعبر فيها عن الحكم الايجابي
والسلبى بعبارة مستقلة بل عبر بالادوام والاشتمال
فعلى هذا يكون التعريف مانعا ثم المراد بالقول
الاخر هو النتيجة ومعنى آخرتها ان لا يكون احدي
مقدمتي القياس لا قتراني والاستثنائي لان
يكون جزؤ من احدي المقدمتين وانما اشترط الآخرة
اذ لولها لكان اما هذا انا او مضادة على المطلوب
مشتددا على الدور المهرب منه ثم القياس ينقسم
الى قتراني واستثنائي لان القول الاخر اما ان
يكون مذكورا في القياس بمادته وهيئته او لا فان
كان القول الاخر اي النتيجة مذكورا فيه اي في
القياس بمادته اي طرفيه وهيئته اي صورته فاستثنائي
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فالقول الاخر

وهو التماس وجود منكود في القياس بمادته وهيا
ليس بوجوده وحينئذ لم يصدق التعريف عليه لعدم
ذكر النتيجة بمادتها وهياها في القياس بل المذكور
فيه نقيض النتيجة ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقية
ان القياس لا يستثنى هو ما يكون عين النتيجة
او نقيضا مذكورا فيه بالفعل في العبارة سهو
من الناسخ او تسامح من المصنف وانما سمي استثنائا
لانه شتمها على اداة الاستثنا وهي لكن والاولا اي
وان لم يكن القول الاخر مذكورا فيه بمادته هياها
فاقتراي كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فكل جسم محدث فالقول الاخر وهو كل جسم محدث
ليس مذكورا في القياس بهيانه وسمى اقترايا لانه قول
الحدود فيه وسنفر في الحدود بعيد ذلك ثم الاقتراي
اما حملي ان تركيب من الحليات او شرط ان لم يتركب
منها ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى القسمين
شرح في الاقسام وابتدأ بالاقتراي المركب من
الحمل وهو يمتثل على حدود ثلثة موضوع المطلوب
ومحموله والمنكود بينهما في المقدمتين فقال وموضوع
المطلوب من الحمل يسمى جدا اصغرا نذ في الغالب اصغر
افراد من المحمول ومحموله يسمى جدا اكبرا لانه في
اكبر افراد من الموضوع والمنكود بينهما في مقدمته

القياس يسمى جدا اوسطا لوسطه بين طرفي المطلوب
كما لو لم في المثال المذكور وما اي المقدمة التي
يتمها الا صغر تسمى الصغرى لانه ذات الا صغر وحدها
والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لانه ذات الاكبر وهيته
الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين
يسمى شكلا وهو مخصص في اربعة ازايا اوسطا اما محمول
الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل الاول وكقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث او محمول
اي محمول الصغرى والكبرى فالثاني اي فالشكل الثاني
كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الجاد بحجوان
فلا شيء من الانسان بجاد او موضوعهما فالثالث
كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
الحيوان ناطق او عكس الاول بان يكون الاوسط موضوع
الصغرى محمول الكبرى فالرابع اي فالشكل الرابع كقولنا
كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق
وانما وضعت الاشكال على هذا الترتيب لانه الشكل
الاول يبدى بهي النتاج اقرب الى الطبع من سائر الاشكال
فهذا وضع اوله ثم الشكل الثاني لمشاركة الاول
في اشرف مقدمتيه وهي الصغرى المشتملة على موضوع
المطلوب الذي هو اشرف من المحمول ثم الثالث لمشاركة
الاول في اخر مقدمتيه وهي الكبرى ثم الرابع لعدم

اشتراك مع الاول اصلا ويشترط في الشكل الاول بحسب الكيف
 ايجابا لصغري وبحسب الجملة فعليها بان تكون الصغري
 غير الممكنين وبحسب الكم كلية الكبرى بان يكون موضوعها
 كلياً لينج هذه علة غائية اى الغرض من وضع الشكل الاول
 والاشراط في صفاء وكبره ان ينج الصغري بان الموجبات الجزئية
 والكلية مع الكبرى الموجبة الكلية النتيجتين الموجبتين
 كلية وجزئية فالصغري الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
 الكلية ينج الموجبة الكلية كقولنا كل ج ب وكل ب اكل
 ج ا والصغري الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية
 ينج الموجبة الجزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا بعض
 ج ا ومع السالبة عطف على قوله مع الموجبة اى الصغري بان
 الموجبات اما مع الكبرى الموجبة الكلية واما مع الكبرى
 السالبة الكلية فالاول ينج الموجبتين كلية وجزئية
 والثاني ينج السالبة الكلية وجزئية بالضرورة متعلق
 بقوله لينج اى الانتاج في هذا الشكل ضروري لا يحتاج
 الى دليل بخلاف ساير الاشكال فان الانتاج فيها اما بواسطة
 الخلف وغيره كما سيحكي وتفصيل قوله مع السالبة السالبة
 ان الصغري الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية
 ينج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شئ من ب ا فلا شئ
 من ج ا والصغري الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة
 الكلية ينج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شئ من

بعض ج ب

42
 ان بعض ليس ا والحاصل ان الصغري في هذا الشكل
 لا تكون الموجبة اعم من ان يكون كلية او جزئية والكبرى
 لا تكون الا كلية اعم من ان تكون موجبة او سالبة فتكون
 الضروب المسماة اربعة حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين
 في الكبرىين الكليتين لكن القياس يقتضى ستة عشر ضرباً
 حاصلاً من ضرب الصغريات المحصورات الاربع في الكبرىات
 المحصورات الاربع الا ان اشراط ايجاب الصغري
 اسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين السالبين
 في الكبرىات الاربع واشترط كلية الكبرى اسقط اربعة
 حاصلة من ضرب الكبرىين الجزئيين في الصغريين الموجبتين
 فبقيت الضروب المنتجة اربعة والامثلة المذكورة ويشترط
 في الشكل الثاني بحسب الكيفية اختلافها اى اختلاف
 الصغري والكبرى في الكيف بان يكون احدهما موجبة
 والاخرى سالبة وبحسب الكلية كلية الكبرى بان
 يكون موضوعها كلياً واما بحسب الجملة فيشترط فيه
 شرطان كل واحد منهما احداً لا مريين الشرط الاول
 ان يكون اماً مع دوام الصغري بان يكون الصغري
 ضرورية او دامية او انعكاس بالجر عطف على قوله دوام
 اما ان يكون مع دوام الصغري وانعكاس سالبة
 الكبرى بان تكون الكبرى من القضايا المنعكسة
 السواب وهي ستة الدائمات والعامات والخامسة

والشرط الثاني كون الممكنة مستقلة اما مع ضرورة
 او مع كبري مشروطة عامة او خاصة فالممكن ان كانت
 صغرى لا تستعمل الا مع ضرورة او مشروطة عامة او خاصة
 وان كانت كبرى لا تستعمل الا مع ضرورة فقط لينتج
 الصغرى والكبرى الكليتان الموجبة والسالبة سالبة
 كلية كقولنا في الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
 الكلية كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج او هذا
 هو الضرب الاول من هذا الشكل وفي الصغرى السالبة
 الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية لا شيء من ج ب وكل
 ا ب فلا شيء من ج او هو الضرب الثاني منه والمختلفان
في الكم ايضا سالبة جزئية نقوله المختلفان عطف على
 قوله الكليتان وقوله سالبة جزئية عطف على قوله سالبة
 كلية فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد والحال
 ان الصغرى والكبرى اما متفقان في الكم بان يكونا
 كليتين او مختلفين في الكم بان يكون احدهما كلية والاخرى
 جزئية فان كانتا متفقين فالنتيجة سالبة كلية كما مر وان
 كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا في الصغرى
 الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض
 ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الثالث
 وفي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية
 بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الرابع

واعلم ان الضروب المنتجة من هذا الشكل بحسب الواقع
 اربعة كما ذكرت بامثالها لكن القياس يقتضي ستة عشر
 على ما ذكرنا في الشكل الاول الا ان اشتراط اختلاف
 الصغرى والكبرى اسقط ثمانية واشتراط كلية الكبرى
 اربعة بقيت الضروب المنتجة اربعة ثم هذه الضروب
 انما ينتج بالخلف وعكس الكبرى او عكس الترتيب
 ثم عكس النتيجة اما الخلف في هذا الشكل فهو ان
 يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس فينتظم
 قياس على هيئة الشكل الاول منه لما يناقض الصغرى
 فيقال في الضروب الاول من هذا الشكل مثلا لو لم
 يصدق لا شيء من ج الصدق نقيضه وهو بعض ج
 انقضه الى كبرى القياس هكذا بعض ج اول شيء من
 ا ب لينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب وقد كان
 الصغرى كل ج ب هذا خلف وهو يلزم من نقيض النتيجة
 فيكون محالا فالنتيجة حق وانما قلنا يلزم الخلف من
 نقيض النتيجة لانه لا يلزم من صورة القياس اذ هي على
 هيئة الشكل الاول فتعين ان يلزم من المادة وليس
 الكبرى لانه مفروضة الصدق فأنحصر في ان يكون
 من نقيض النتيجة واما عكس الكبرى فهو ان يعكس
 الكبرى ليرد الى الشكل الاول فينتج بدوره كما يقال
 في الضرب الاول ايضا كل ج ب ولا شيء من ب النتيجة

من الشكل له قول لا شئ من ج او هو المطلوب
واما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو ان يعكس القري
ثم تجعل كبرى وكبرى القياس صفري فينتظم قياس على
هيئة الشكل الاول منتج لما ينعكس الي المطلوب كما يقال
في الضرب الثاني من هذا الشكل كل اب ولا شئ من ب
ج لينتج من الشكل الاول لا شئ من ا ج وينعكس الى لا شئ
من ج او هو المطلوب وهذا مفع قوله ثم عكس النتيجة
واعلم ان الضرب الاول والثالث يمكن بيان انتاجها
بالخلف وبعكس الكبرى ولا يمكن بعكس الترتيب لانه
اذا عكس الترتيب وقع التسالبة صفري لا تصلح الضرب
الشكل الاول والضرب الثاني يمكن انتاجه بالخلف
وبعكس الترتيب لا بعكس الكبرى لانها لا يجابها لا تنعكس
الا جزئية والجزئية لا تصلح لكبرورية الشكل الاول
واما الضرب الرابع فلا يمكن بيان انتاجه بعكس الكبرى
لانها لا يجابها لا تنعكس الا جزئية وهي لا تصلح لكبرورية
الشكل الاول ولا بعكس الترتيب لان الصفري البتة
جزئية وهي لا تنعكس وعلى تقدير انعكاسها لا تقع في
كبرى الشكل الاول بل بالخلف وهو ظاهر وكذا اذا كان
في ضرب الشكل الثالث والرابع اما بالخلف او بعكس
الكبرى او الصفري او الترتيب كما سياتي لكن في بعض
الضرب يمكن بيان الانتاج باثنين منها فصاعدا

في بعضها

وفي بعضها لا كل ذلك يظهر بالتأمل ويشترط في الشكل
الثالث بحسب كيف ايجاب الصفري وبحسب الجهة فعليتها
وبحسب الحكم ان يكون مع كلية احدهما اي احدي المقدمين
من الصفري والكبرى لينتج الصفريان الموجبتان اي الكلية
والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية او بالعكس
اي الصفري الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية
بموجبة جزئية مفعول لينتج وفي العبارة تسامح لان
قوله بالعكس يفهم منه ان يكون الكبيران الموجبتان
مع الصفري الموجبة الكلية وحينئذ يحصل ضربان
الاول الصفري الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الكلية والثاني الصفري الموجبة الكلية مع الكبرى
الموجبة الجزئية لكن الضرب الاول داخل في قوله
لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية فقين ان يراد به
الضرب الثاني فقط اي الصفري الموجبة الكلية
مع الكبرى الموجبة الجزئية على ما فسرناه بذلك ولا
نحفي ان قوله بالعكس يفهم منه الضربان فاطلوفه وارادة
ضرب واحد يكون تسامحا فالمفهوم من قوله لينتج
الموجبان مع الموجبة الكلية او بالعكس ثلاثة اضرب
منتجة للموجبة الجزئية الاول الصفري الموجبة الكلية
مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا كل ب ج وكل ب
افعض ج الثاني الصفري الموجبة الجزئية مع الكبرى

الموجبة الكلية كقولنا بعض ب ج وكل ب فبعض ج
 الثالث الضغري الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
 الجزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب فبعض ج أو مع السالبة
 عطف على قوله مع الموجبة أي لينج الضغريان الموجبان
 مع الكبرى السالبة الكلية أو لينج الضغري الموجبة
 الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية سالبة جزئية
 فهذا ثلاثة اضرب منجها للسالبة الجزئية الأول
 الضغري الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية
 كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب فبعض ج ليس الثاني
 الضغري الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
 كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب فبعض ج ليس الثالث
 الضغري الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية
 كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس فبعض ج ليس ففرض
 الشكل الثالث بحسب الواقع ستة والقياس يقتضي
 ستة عشر لكن اشتراط إيجاب الضغري وكلية أحدهما
 المقدمتين اسقط ما عدا الستة ثم الضروب الستة
 انما تنتج بالخلف وعكس الضغري وعكس الترتيب ثم عكس
 النتيجة اما الخلف في هذا الشكل فهو ان يؤخذ تقويض
 النتيجة ويجعل كبرى وضغري القياس لا يجابها ضغري
 فينتظم منها قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما بنا في
 الكبرى فيقال في المثال الأول مثلا لو لم يصدق بعض

ج الصدق لا شيء من ج الكل ب ج ولا شيء من ج لينج لا شيء
 من ب او قد كان كبرى القياس كل ب هذا خلف واما عكس
 الضغري فهو ان يعكس الضغري ليرتد الى الشكل الأول
 فينتج النتيجة المطلوبة بديهية كقولنا في المثال الثاني
 بعض ج ب وكل ب فبعض ج او اما عكس الترتيب في هذا
 الشكل فهو ان يعكس الكبرى ولا ثم جعل الكبرى ضغري
 والضغري كبرى فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول
 منتج لما ينعكس الى النتيجة كقولنا في الثالث مثلا بعض
 ا ب وكل ب ج فبعض ا ج وينعكس الى بعض ج او انما قال
 في هذا الشكل الأول بعكس الضغري وفي الثاني بعكس
 الكبرى لان هذا الشكل انما يرتد الى الشكل الأول
 بعكس الضغري والشكل الثاني انما يرتد بعكس الكبرى
 وذلك ظاهر ويشترط في الشكل الرابع بحسب الكيفية
 والكيفية احدا لامين اما ايجابهما اي ايجاب الضغري
 والكبرى مع كلية الضغري واخلاقها بالرفع عطف
 على قوله ايجابهما اي شرط الشكل الرابع بحسب الكيفية والكيفية
 احدا لامين اما ايجاب الضغري والكبرى واما اخلاقها
 في الكيفية مع كلية الضغري او كلية احدهما لينج
 الضغري الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع ولينج
 الضغري الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
 ولينج لضغريان السالبتان اي الكلية والجزئية مع

الكبري الموجبة الكلية ولينج كلتاها اي الصغريان السالبتان
 الكلية والمخرية مع الكبري الموجبة المخرية وفي قوله
 كلتاها غلط فاحش لان الصغري السالبة المخرية مع
 الكبري الموجبة المخرية غير معتبر لاختلاف مقدمته مع
 عدم كلية احدهما فلا يوجد فيه ما اشترط في هذا الشكل
 من ايجاب المقدمتين مع كلية الصغري واختلافها الكلي
 مع كلية احدهما وظن انه تصحيف والعبارة الصحيحة
 ان يقال وكلتيهما اي كلية السالبتين مع الموجبة المخرية
 اي السالبة الكلية مع الموجبة المخرية ولعل هذا الغلط
 نشأ من التامع والادغام لمتصف اعظم شأنا من ان يذهب عليه
 مثل هذا السهو الصريح موجبة مخرية منصوب على انه
 مفعول لينج اي ضرور هذا الشكل لينج موجبة مخرية
 ان لم يكن في المقدمتين سلب والا اي ان كان في المقدمتين
 سلب فالسالبة اي لينج سالبة اما كلية او جزئية فالصغري
 الموجبة الكلية مع الكبري الموجبة الكلية لينج موجبة
 جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج او الصغري
 الموجبة الكلية مع الكبري الموجبة المخرية لينج موجبة
 جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج او الصغري
 الموجبة الكلية مع الكبري السالبة الكلية لينج
 سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شئ من ا ب فبعض

جزئية

لينج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ليس ب فبعض
 ج ليس فلهذا اربعة اضرب مفهومة من قوله لينج
 الموجبة الكلية مع الاربعة واما الضروب الباقية
 المنتجة فاربعة ايضا مفهومة من قوله والمخرية مع السالبة
 الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية والسالبة
 الكلية مع المخرية وتفصيله ان الصغري الموجبة المخرية
 مع الكبري السالبة الكلية لينج سالبة جزئية كقولنا
 بعض ب ج ولا شئ من ا ب فبعض ج ليس او الصغري السالبة
 الكلية مع الكبري الموجبة الكلية لينج سالبة كلية
 كقولنا لا شئ من ب ج وكل ا ب فلا شئ من ج او الصغري
 السالبة المخرية مع الكبري الموجبة الكلية لينج سالبة
 جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس
 او الصغري السالبة الكلية مع الكبري الموجبة المخرية
 لينج سالبة جزئية كقولنا لا شئ من ب ج وبعض ا ب
 فبعض ج ليس ثم هذه الضروب الثمانية انما تنتج
 بالخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة
 ويضم الى احدي المقدمتين لينج ما ينعكس الى
 نقيض المقدمة الاخرى ففي بعض الضروب يجعل
 نقيض النتيجة كبري وصغري القياس صغري لينج ما
 ينافي الكبري وفي بعضها يجعل نقيض النتيجة صغري
 وكبري القياس كبري لينج ما ينافي الصغري او يعكس

٥
 الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة كما يقال
 في المثال الاول مثلا كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج وتنعكس
 الى المطلوب وهو بعض ج او بعكس المقدمتين وهو
 ان يعكس الضعفي ثم الكبري بالعكس المستوي ليرتد
 الى الشكل الاول وينتج المطلوب كما يقال في المثال الثالث
 مثلا بعض ج ب ولا شئ من ب ا فبعض ج ليس ا او بالرد
 الى الشكل الثاني بعكس الضعفي وهو ان تعكس الضعفي
 فقط بالعكس المستوي ليرتد الى الشكل الثاني وينتج المطلوب
 كما يقال في السابع مثلا بعض ج ليس هوب وكل ا ب
 فبعض ج ليس ا او بالرد الى الشكل الثالث بعكس الكبري
 فقط ليرتد الى الشكل الثالث كما يقال في الرابع مثلا
 كل ب ج وبعض ب ليس هوب فبعض ج ليس ا **فصل**
 في القياس لا فتراني المركب من الشرطيات اعلم ان الفتراني
 على ما مر تنقسم الى جملي وشرطي لانه ان تركب من الجملي
 المحضة فجملي وان لم يتركب منها بل يتركب من الشرطيات
 المحضة او من الشرطيات والجملي فشرطي والمصنف
 لما فرغ من الجملي شرع في الشرطي من الافراني فقال
 الشرطي من الافراني ينقسم الى خمسة اقسام لانه
 اما ان يتركب من متصلتين وهو القسم الاول كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالتها موجود وكلما كانت
 التها موجودة فالارض مضية ينتج ان كانت الشمس طالعة

فلا بد من

٤
 فالارض مضية او من منفصلتين وهو القسم الثاني كقولنا
 كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج ا مازوج الزوج او زوج الفرد
 فكل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد او من جملة واحدة
 وهو الثالث كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان
 وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشئ انسانا فهو جسم او من
 جملة واحدة ومنفصلة وهو الرابع كقولنا كل عدد اما زوج او فرد
 وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عدد اما فرد او منقسم
 بمساويين او من متصلة ومنفصلة وهو الخامس كقولنا
 كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض
 او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض واسود
 وكما ان الجملي تنقسم الى اشكال الاربعة على ما ذكر
 مفصلا كذلك الشرطي تنقسم الى اشكال الاربعة
 وفي تفصيلها طول لا يليق بهذا المختصر لانه شأن **فصل**
 فاطلبه ثمة **فصل** في القياس الاستثنائي وهو قسمان
 اتصالي وانفصالي فالاتصالي هو ما يتركب من الشرطية
 المتصلة ووضع المقدم اي ثباته او من الشرطية المتصلة
 ورفع التالي اي نفيه فوضع المقدم ينتج وضع التالي كقولنا
 ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان
 ورفع التالي ينتج رفع المقدم كقولنا في المثال لكنه ليس
 بحيوان فهو ليس بانسان فالنتج من الاستثنائي الاتصالي
 وضع المقدم ورفع التالي كما قال الاستثنائي ينتج من **الشرطي**

الموضوعة فيه وضع المقدم فاعل ينتج ورفع التالي عطف
عليه اي ينتج من المنفصلة الموضوعة في القياس الاستثنائي
وضع المقدم ورفع التالي لكن وضع المقدم ينتج وضع التالي
ورفع التالي ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ولا عكس في شئ منها
اي لا ينتج وضع التالي وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع
التالي يجوز ان يكون التالي انتم من المقدم فلا يلزم من وضع
التالي وضع المقدم اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص
وكذا لا يلزم من رفع المقدم رفع التالي اذ لا يلزم من عدم
الاخص عدم الاعم هذا في الاستثنائي لا تصالي واما
الاستثنائي لا انفصالي فهو اما ان يتركب من منفصلة حقيقة
ووضع احد الجزئين او رفعه واما من منفصلة مانعة
الجمع ووضع احد الجزئين واما من منفصلة مانعة الحلو
ورفع احد الجزئين فان كان الاول فوضع كل واحد من الجزئين
ينتج رفع الآخر ورفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الآخر وان
كان الثاني فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر وان كان
الثالث فرفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الآخر كما لوح اليه
بقوله والحقيقة وضع كل واحد من الجزئين فقوله الحقيقية
بالجر عطف على قوله المنفصلة وقوله وضع بالرفع عطف على
قوله وضع المقدم فيكون من باب العطف على معولي عاملين
مختلفين والجر ومقدم على المرفوع كقولنا في الدار زيد وبخلة
عمرو والمعنى ان القياس الاستثنائي ينتج من الشرطية كقولنا

القول

الموضوعة فيه وضع المقدم ورفع التالي كما ترون من المنفصلة
الحقيقية الموضوعة فيه ينتج وضع كل واحد من الجزئين رفع الآخر
كما نفع الجمع فان وضع كل واحد من جزئيهما ينتج رفع الآخر و
بالرفع معطوف على قوله وضع كل اي المنفصلة الحقيقية كما
ينتج وضع كل من جزئيهما رفع الآخر وقد مر كذلك ينتج رفع كل من
جزئيهما وضع الآخر كما نفع الحلو فان رفع كل من جزئيهما ينتج
وضع الآخر فيكون للمنفصلة الحقيقية اربع نتائج اشتان
باعتبار الوضع واشتان باعتبار الرفع كقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد
فليس بزوج لكنه زوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج
وللمنفصلة المانعة الجمع نتيجتان فقط باعتبار الوضع
كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرة او حجر ا لكنه شجر فهو
ليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر وللمنفصلة المانعة الحلو نتيجتان
ايضا باعتبار الرفع كقولنا هذا الشئ اما ليس بحجر وليس
بشجر لكنه حجر فهو ليس بشجر لكنه شجر فهو ليس بحجر ولما فرغ
عن تعريف القياس الاقتراني والا استثنائي شرع في قياس
الخلف المركب من الاستثنائي والا قتراني فقال وقد يحسن
باسم قياس الخلف ما يقصده اثبات المطلوب بابطال
نقيضه اي القياس الذي يقصده اثبات المطلوب
ابطال نقيضه مخصوص باسم قياس الخلف ومرجعه
اي حاصل هذا القياس يرجع الى قياس استثنائي قياس

اقتراني كما اذا قلنا مثلا اذا صدق كل ج ب بالفعل وجب
 ان يصدق في عكسه بعض ج ب بالفعل فهذا مطلوبنا استدل
 على اثباته بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق مع الاصل مطلوبنا
 لصدق مع الاصل نقيض المطلوب اي لا شئ من ج ب
 دايما وكلما صدق نقيضه مع الاصل صدق لا شئ من
 ج ج دايما فهذا قياس اقتراني مركب من متصليتين ينتج لو لم يصدق
 مع الاصل مطلوبنا لصدق لا شئ من ج ج دايما لكن
 التالي باطل فالمقدم مثله واذا بطل صدق نقيض المطلوب
 مع الاصل ثبت صدق المطلوب مع الاصل فهذا اثبات
 المطلوب بابطال نقيضه فصل في الاستقراء والتقدير
 وهما لا يفيدان اليقين بل يفيدان الظن ولهذا جعلهما
 القوم من لواحق القياس لا منه اما الاستقراء فهو
 تصنع الجزئيات لا ثبات حكم كلي كما اذا تصفنا جزئيات
 الحيوان فوجدناها تحرك فكما لا سفل عند المضغ فكما
 بان كل حيوان يحرك فكما لا سفل عند المضغ وهو لا
 يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ ويكون حكمه
 مخالفا لما استقرأ والتصنع النظر على سبيل المبالغة
 واما التمثيل فهو بيان مشاركة جزئي لآخر اي بجزئي
 اخر في علة الحكم لثبت الحكم فيه اي في الجزئي الاول
 كما يقال النبيذ مسكر فهو حرام كاخريه من الخمر حرام لا يثبت
 مسكر وهذه العلة موجودة في النبيذ فيكون حراما

من جزئي جزئي

جزئي مشارك لجزئي اخر اي الخمر في الاسكار والاسكار علة
 الحكم الذي هو الحرمه والجزئي الاول يسمى فرعاً والثاني اصلاً
 والعلة في طريقه اي المعتمد عليه في طريق التمثيل وكونه سبباً
 لثبوت الحكم في الجزئي الاول هو الدوران والترديد اما
 الدوران فهو اقران الشئ بغيره وجوداً وعدمًا كما يقال
 الحرمه دائرة مع الاسكار وجوداً وعدمًا اما وجوداً
 ففي الخمر واما عدماً ففي سائر الاشربة والاطعمة والدوران
 اماره كون المدار علة للدائر فالاسكار علة الحرمه
 واما الترديد فهو ايراد اوصاف الاصل والابطل بعضها
 لتخصر العلية في الباقي كما يقال علة الحرمه في الخمر اما
 الاسكارا والسيادون والثاني باطل لكون الماء سبباً
 وليس بحرام فتعين الاول فصل في مواد القيسه
 ولما فرغ عن صور القيسه شرع في موادها فقال القياس
 اما برهاني وهو ما يتألف من اليقينيات اليقين اعتبار
 الشئ بانه كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن الا ان يكون
 كذا اعتقاداً مطابقاً لنفسه لا مغير يمكن الزوال
 واصولها ستة الاوليات وهي القضايا التي يحكم فيها
 العقل بمجرد تصور الطرفين ولا يتوقف على اسطة كقولنا
 الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان الحكمين
 لا يتوقفان على واسطة والمشاهدات وهي المحسوسات
 اي القضايا التي يحكم بها المحس كقولنا الشمس مشرقه

والنار محرقة والتجريبات وهي التي يحتاج العقل في الخزم
بها إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونيا مسهل
للصغرة والجدسيات وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة لا
يخبر تصور الطرفين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس
فإن هذا الحكم بواسطة مشاهدة أشكاله المختلفة يجب
اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحدس سرعة انتقال
الذهن من المبادي إلى المطالب والمتواترات وهي التي
يحكم بها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يجوز العقل
توافقهم على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى
النبوّة وظهرت المعجزات على يده وحكمتنا بوجود مكنة بغداد
والنظريات وهي القضايا الجوهرة المكتسبة من المعلومات
بطريق الكسب والنظر يحكم العقل حدوث العالم المكتسب من
قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ثم القياس البرهاني أما
التي أو التي فأنه إن كان الحد الأوسط مع عليّة أي مع كونه
لنسبة أي نسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن يحتمل أنه
يتعلق بقوله مع عليّته أي بمجموع المضاف والمضاف إليه
إذا المجموع نائب مناب الفعل أو شبهه لأنه يتعلق بأحد هاتين
الفعل وشبهه ويحتمل أن يتعلق بعليّته أي المضاف إليه فقط
إذا ليا فيه مصدريّة فيكون بمعنى المصدر ويجوز تعلق
الطرف به علة منصوب على أنه خبر كان والمفنى أن الحد الأوسط
لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن فإن

٥٠
كان مع كونه علة للنسبة في الذهن علة لها في الواقع أيضا
فلنرى لانه يعطى اللبنة في الذهن والخارج كقولنا زيد مستغن
الاخلاق وكل متغنى الاخلاق محموم فزيد محموم فإن الاطر
وهو تغنى الاخلاق كما أنه علة لثبوت نسبة المحموم إلى زيد
في الذهن كذلك علة لثبوت تلك النسبة في الخارج أيضا
والا أي أن لم يكن كذلك بأن لا يكون علة للنسبة الا في
الذهن فقط فإني أي فهورها أن لا أنه يفيد إثبات النسبة
أي تحقيقها في الخارج دون لبيتها كقولنا زيد محموم وكل محموم
متغنى الاخلاق فزيد متغنى الاخلاق فإن الاوسط وهو
محموم وإن كان علة لثبوت تغنى الاخلاق في الذهن الا أنه
ليس علة لها في الخارج بل لا مرأى بالعكس وأما جدي عطف
قوله أما برهاني والجدي يتالف من المشهورات والمسلك
أما المشهورات فهي القضايا التي تشتهر فيما بين الناس
كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وتختلف المشهورات بحسب
الزمان والامكان والاقوال فلكل قوم مشهورات يجب
عاداتهم كبيع الحيوانات عند أهل الهندودت غيرهم
المسلك هي القضايا التي تسلم من الخصم فيبني عليها الكلام
لأنهم الخصم سواء كانت مسلمة فيما بينها خاصة أو بين
علمها كسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والغرض منه
افتناع القاصر عن ذلك البرهاني وأما خطابي وهو
يتالف من المقبولة والمظنونة أما المقبولة فهي القضايا

المأخوذة من يعتقد فيه كعالم او ولي واما المظنونيات
 فهي التي يعتقد فيها اعتقاداً راجحاً كقولنا كل حائط ينتثر
 فهو منهدم والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب
 الاخلاق وامر الدين والدنيا كما يفعل له الوعاظ والمحطباء
 واما شعري تبالف من الخيالات وهي التي تخيل فتتأثر النفس منها
 اما قبضا فتنتفزه او سبطا فتترغب كما اذا قيل الخمر باقية سيالة
 انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل الصلوة
 مقياة انقبضت وتنفرت عن اكلها والغرض منه انفعال
 النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في تأثيره الوزن والصوت
 الطيب واما سفسطى تبالف من الوهميات والمشبهاً امّا
 الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في غير المحسوسات
 كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضال لا يتنا
 واما المشبهات فهي القضاء الكاذبة الشبيهة بالحق
 اما من حيث الصورة كقولنا لصورة الفرس المنقوشة
 على الجدار انها فرس وكل فرس صمالي لينج ان تلك الصورة
 صمالة واما من حيث المعنى كقولنا كل انسان و فرس
 فهو انسان وكل انسان و فرس فهو فرس لينج ان بعض الان
 فرس والغلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس موجودا
 ليس شيء يصدق عليه انه انسان و فرس **فصل**
 في اجزاء العلوم وهي ثلاثة كما قال اجزاء العلوم ثلاثة
 الاول الموضوعات وهي التي يبحث عنها في العلم عن اعراضها

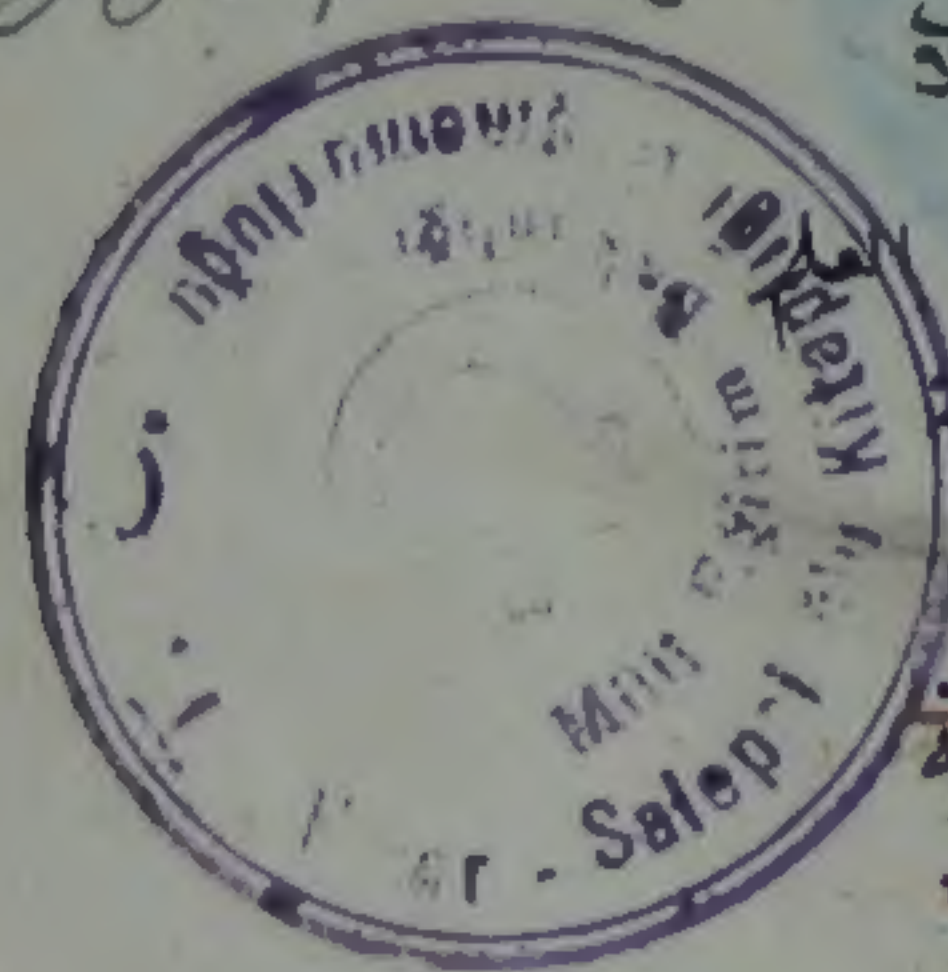
الذاتية

الذاتية كالقصور والتصديق لهذا العلم فانه يبحث في المنطق
 عن اعراضها الذاتية على ما عرفت في صدر الكتاب وكالكلمة
 والكلام لعلم الخوفاته يبحث في النحو عن اعراضها من الوجود
 والبناء وكيفية التركيب وغيرها والثاني المبادي وهي
 اما تصورات او تصديقات اما التصورات فهي حدود
 الموضوعات اي تعاريفها كتعريف الكلمة مثلا باللفظ الموضوع
 للمعنى المفرد واجزائها بالجو عطف على قوله الموضوعات اي حدود
 اجزاء الموضوعات كتعريف اجزاء الكلمة من اللفظ والوضع
 والمعنى المفرد مثلا واعراضها بالجو ايضا عطف على قوله
 الموضوعات اي حدود اعراض الموضوعات كتعريفها بعرض
 للكلمة من الاعراب والبناء وغيرها واما التصديقات
 فهي مقدّمات بينة واضحة شديدة الموضوع بنفسها او
 مقدّمات مأخوذة مقبولة من يعتقد فيه غير بينة بنفسها
 اذ عن التعلم بها يحس الظن تبسّتي على صيغة المضارع
 الجوهول من الالهتنا اي تبسّتي عليها اي على المقدمات البينة
 والمأخوذة قياسا العلم مفعول بجوهول لقوله تبسّتي
 والثالث المسائل وهي قضايا تطلب في العلم اي القضايا
 المطلوبة البرهنة عليها في العلم كالمسائل الواقعة
 في المنطق والنحو وغيرها من العلوم والمسائل موضوعات
 ومحولات اما موضوعاتها فهي اما موضوع العلم كقولنا
 في النحو مثلا كل كلام اما يذكر فيه المسند اولافان

الكلام موضوع علم النحوي ونوعه منه أي نوع من موضوع
 العلم كقولنا كل اسم إما معرب أو مبني فإن الاسم نوع
 من الكلمة التي هي موضوع الفن أو عرض ذاتي له أي عرض
 ذاتي لموضوع العلم كقولنا البناء أما بسبب المشابهة
 لمبني الأصل أو بسبب عدم التركيب فإن البناء عرض
 ذاتي للكلمة أو مترتب بان يكون موضوع المسائل
 مركبا من موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل كلمة
 معربة أما منصرفة أو غير منصرفة فالكلمة موضوع
 العلم وقد أخذت في هذه المسئلة مع الأعراب الذي هو
 عرض ذاتي لها أو مركبا من نوع موضوع العلم وعرضه
 الذاتي كقولنا كل اسم معرب إما معرب بالحروف وبالحركة
 فإن الاسم نوع من موضوع العلم وقد أخذت في المسئلة
 مع كونه معربا والأعراب عرض ذاتي له وأعلم أن المقصود
 من إيراد أمثلة أيضا القواعد سواء طابقت الواقع
 أولا فإن التمثيل يحصل بمجرد العرض فالأمثلة التي
 أوردتها إن كانت غير مطابقة الواقع وكيف لا فعلك
 إن تسحب بل لا غماض على المقال إذ لا مناقشة في المثال
 وأما محمولاتها أي محمولات المسائل فهي أمور خارجة عنها
 أي عن موضوعاتها إذ لو كانت أجزاء للموضوعات لم يحتاج
 في ثبوتها إلى برهان لا متناهي أن يكون جز الشيء مطلوبا بالبرهان
 لكننا نحتاج في ثبوت محمولات المسائل للموضوعات إلى البرهان كما ذكرنا

من أن المسائل هي القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها
 في العلم فالمحمولات خارجة عن الموضوعات والألم يبرهن عليها
 لاحقة بالرفع صفة بعد صفة لقوله أمور أي محمولات
 المسائل أمور خارجة عن الموضوعات عارضة لها لذواتها
 والعارض للشيء ما يكون محمولا عليه خارجا عنه وهو ما
 يلحق الشيء لذاته كالنحو للواقع للناس بواسطة أناس
 أو بحرية كالحركة بالإرادة للامثلة للناس بواسطة أن
 حيوان أو لا خارج عنه مساو له كالضحك للعارض للناس
 بواسطة النقص فتكون المسائل غير محتاجة إلى البرهان وهذا
 ما ذكر من أن المسائل هي القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في
 قلت العوارض الذاتية لا يكون بينهما وبين الموضوعات واسطة
 بخلاف الأمر أما العلم بثبوتها لها فربما يحتاج إلى البرهان
 وقد يقال أي كما يقال المبكك على ما ذكر كذلك المبكك لما يبدى
 قبل المقصود ويقال المقدمات أيضا لما يتوقف عليه
 الشرع بوجه الخبرة أي البصيرة وفطر الرغبة كتنويع العلم
 وبيان الحاجة إلى بيان منفعة وغرض وموضوع وقد
 عرفت كل واحد من هذه الثلاثة في صدر الكتاب فله نفعه
 هذا آخر ما أردنا إيراد في شرح الكتاب والله أعلم بالصواب
 والمبني المرجع والمآب مع الكتاب
 بعون الله الملك الوهاب

فإن قلت العوارض الذاتية ما لا يكون بينها وبين الموضوعات واسطة



406

406

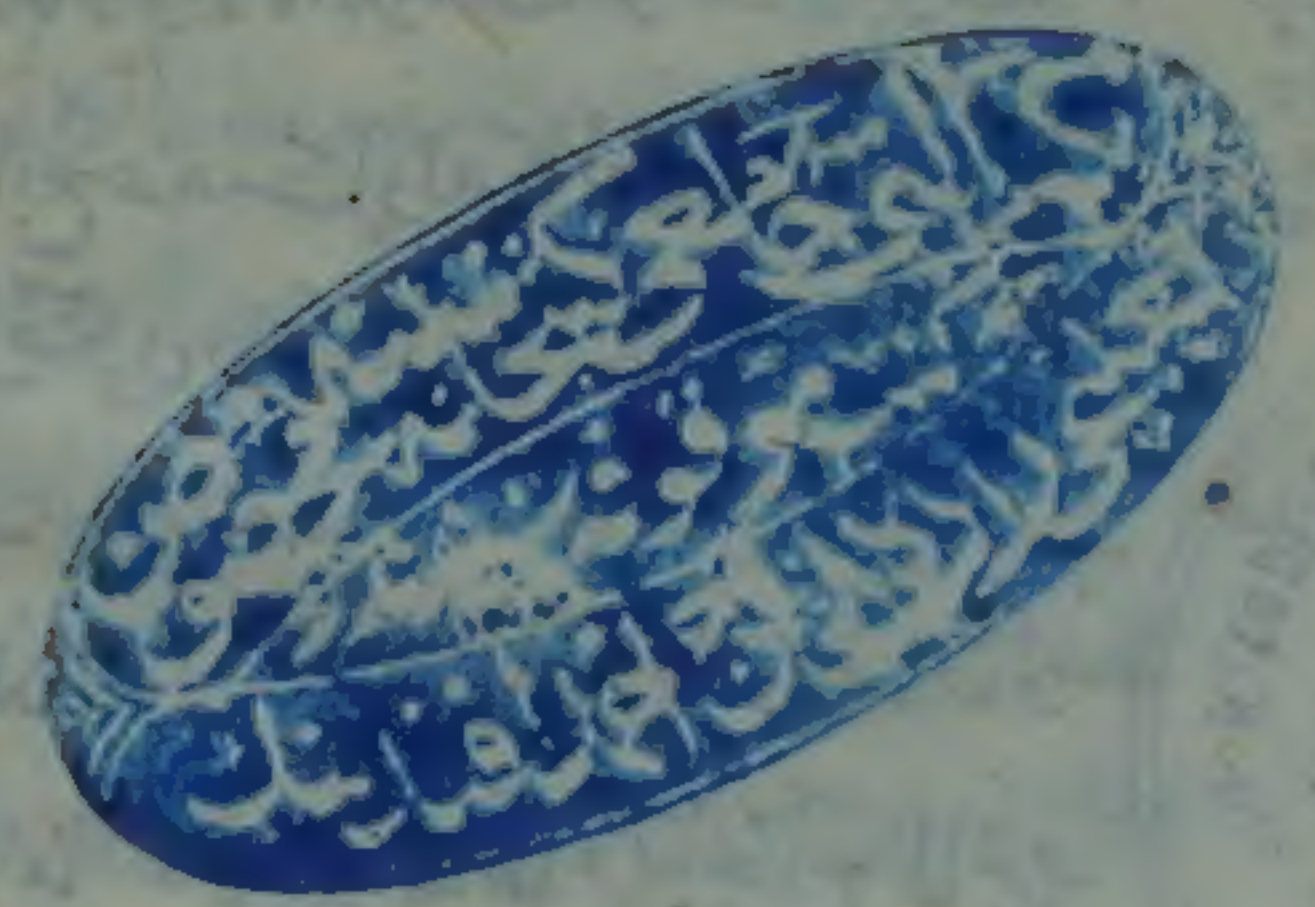
406

6669

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحَلَّ النِّكَاحَ وَحَرَّمَ السِّفَاحَ وَالصَّلَاةَ
 وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ الْقَادِرِ
 عَلَى الدُّنْيَا وَصَحَابِهِ ذَوِي الْفَلَاحِ وَالْبُخَّاحِ

٢٥

عذر
 الله اعلم



في
 كتابنا